

سلسلة تقارير أسبار

رقم (480)

ردمد : 2961-4074

ISSN: 2961-4074

رقم الإيداع : 1446/3664

صناعة تعليم العربية للناطقين بغيرها: أبعادها الاقتصادية والحضارية

لجنة الشؤون الثقافية والسياحية



ملتقى أسبار
Asbar Council
(نادي تفكير)



مركز أسبار
ASBAR CENTER

32 Years
منذ 1994



ملتقى أسبار
Asbar Council
(نادي تفكير)

صناعة تعليم العربية للناطقين بغيرها: أبعادها الاقتصادية والحضارية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



ملتقى أسبار
Asbar Council
(نادي تفكير)

صناعة تعليم العربية للناطقين بغيرها: أبعادها الاقتصادية والحضارية

تقرير يصدر عن ملتقى أسبار

- رئيس الملتقى:
- د. فهد العرابي الحارثي
- رئيس الهيئة الإشرافية للملتقى
- د. عبدالرحمن العريني
- الأمين العام
- د. أماني البريكان
- التحرير
- د. إبراهيم إسماعيل عبده
- التصميم والإخراج:
- أ. صفوان يحيى مسعد
- لجنة الشؤون الثقافية والسياحية
- د. مها العطوي (رئيس اللجنة)
- د. عوض العتيبي (نائب رئيس اللجنة)
- أعضاء اللجنة*
- د. خالد الرديعان
- أ. خالد عبدالرحمن آل دغيم
- د. زياد بن عبد الله الدريس
- أ. ضياء يوسف
- د. عائشة الأحمد
- أ. د. عبد الله البريدي
- د. منصور زويد المطيري
- أ. د. نوال بنت سليمان الثنيان
- د. هيلة السليم

* ترتيب الأسماء حسب الحروف الأبجدية

مقدمو الأوراق العلمية

- الورقة الرئيسية: أ. د. عبدالله البريدي
- التعقيب الأول : أ. د. نوال الثنيان
- التعقيب الثاني : أ. د. أحمد الخطيب
- التعقيب الثالث : أ. فائزة العجزوش
- إدارة الحوار: د. منصور المطيري



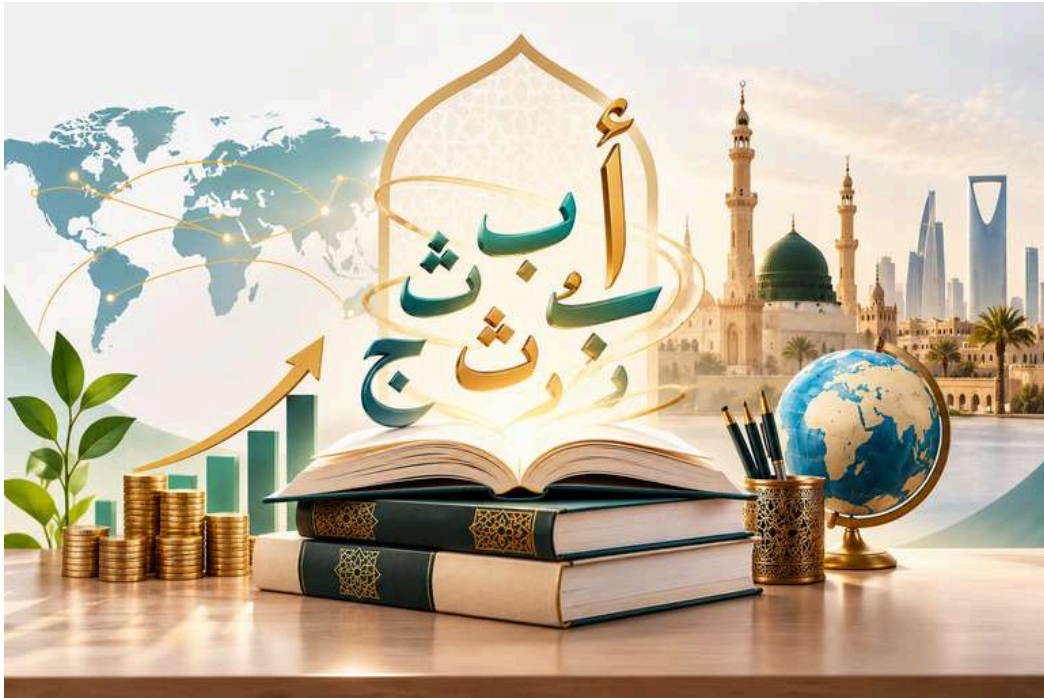
المحتويات

الصفحة	الموضوع
2	• تمهيد
3	• الملخص التنفيذي
6	• الورقة الرئيسية
25	• التعقيبات
41	• المداخلات حول القضية
41	• أسس مفاهيمية مثرية لصناعة تعليم العربية للناطقين بغيرها
	• الإطار النظامي والمؤسسي لصناعة تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها في المملكة العربية السعودية
44	• بناء صناعة تعليم العربية للناطقين بغيرها: الدور المؤسسي لمجمع الملك سلمان
46	• العالمي للغة العربية وآفاق المستقبل
50	• الطلب والأسواق المستهدفة في صناعة تعليم العربية: الدوافع والحجم وآفاق النمو
	• تطوير المنتج التعليمي والتدريب والانغماس اللغوي والثقافي وبناء نموذج العربية التواصلية
52	• التسويق والتمويل والحوكمة وقياس الأثر في صناعة تعليم العربية للناطقين بغيرها
57	• التوصيات
60	• خاتمة عامة
63	• المصادر والمراجع
66	• الملاحق
68	• المشاركون
72	



تمهيد

يتناول هذا التقرير قضية مهمة ناقشها ملتقى أسبار خلال شهر أكتوبر من عام 2026م، بمشاركة نخبة متميزة من مفكري المملكة من مختلف التخصصات والممارسات، حيث أسهمت رؤاهم المتنوعة وآراؤهم البناءة ومقترحاتهم الهادفة في إثراء الحوار وتعميق مناقشة أبعاد القضية، والتي جاءت بعنوان «صناعة تعليم العربية للناطقين بغيرها: أبعادها الاقتصادية والحضارية»، وأعد ورقتها الرئيسة أ. د. عبدالله البريدي، وعقّب عليها كلٌّ من أ. د. نوال الثنيان، أ. د. أحمد الخطيب، أ. فائزة العجزوش، فيما أدار الحوار د. منصور المطيري.





الملخص التنفيذي:

يتناول هذا التقرير قضية «صناعة تعليم العربية للناطقين بغيرها: أبعادها الاقتصادية والحضارية». وقد طرح أ. د. عبدالله البريدي في الورقة الرئيسية إمكانية بناء صناعة متكاملة لتعليم العربية للناطقين بغيرها في المملكة العربية السعودية وفق «مقاربة استراتيجية»، تقوم على النظر إلى اللغة بوصفها «هوية ناطقة» ومكوّنًا من مكونات التنمية، فاللغة ليست مجرد مضمون أو نشاط يدرج في المتن التنموي، بل هي فاعل رئيس يشارك في صناعة المتن التنموي الوطني، بما يدمج ويفعل أبعادها اللغوية والحضارية والاقتصادية ضمن إطار متكامل، مع استدعاء الدكتور البريدي لمفهوم ابن خلدون حول بناء الصناعة التعليمية والخطوات التي تمر عبرها، والسعي للإفادة منه في قالب عصري مؤسسي. وتستند هذه الصناعة وفق الورقة إلى مجموعة من المقومات، في مقدمتها تأمين مقومات التعليم التطبيقي الفعال ومحاولة ترسيخ المعرفة فالملاكات عبر ممارسات تطبيقية مستمرة، وتأهيل المعلم المتخصص، وإعداد البرامج التعليمية الملائمة، مع ضرورة توفير الدعم المؤسسي، إلى جانب توظيف التخطيط اللغوي بوصفه أداة للربط بين السياسة والتنفيذ، ومراعاة هيكل اللغة ووضعها واكتسابها. وفي هذا السياق، قدم الكاتب نموذجًا استراتيجيًا متكاملًا ينطلق من الرؤية والتحليل وصياغة السياسة والأهداف، ويمتد إلى المبادرات والتنفيذ، ثم مؤشرات الأداء والمتابعة والتقييم والمراجعة. وأبرز التحليل امتلاك المملكة عددًا من المقومات التي يمكن أن تدعم بناء هذه الصناعة، من بينها مكانتها الدينية والحضارية، والبنية الجامعية، والخبرات المتراكمة في مجال تعليم العربية، فضلًا عن تنامي الطلب العالمي عليها، مع الإشارة في الوقت ذاته إلى تحديات تنظيمية وتمويلية ومؤسسية تتطلب المعالجة. وانتهت الورقة إلى أهمية إطلاق مشروع وطني تشاركي متكامل فيه أدوار الجهات الحكومية والجامعات والقطاع الخاص والمراكز البحثية، بما يسهم في تطوير التشريعات، وتعزيز الاستثمار، وتوسيع نطاق الدراسات، وتهيئة بيئة جاذبة للمتعلمين، وصولًا إلى تحقيق التكامل بين العائد الحضاري والعائد الاقتصادي، وتعزيز حضور المملكة في مجال تعليم العربية للناطقين بغيرها على المستوى العالمي.



بينما أكدت أ. د. نوال الثيان في التعقيب الأول أن صناعة تعليم العربية للناطقين بغيرها تمثل مجالاً واعداً للاستثمار الاقتصادي وتعزيز الحضور الحضاري للمملكة، موضحةً أن توظيف اقتصاديات اللغة لا يعني تسليعها، بل استثمار قيمتها الدينية والثقافية وتنامي الطلب العالمي عليها لبناء سوق مستدامة. وأشارت إلى مقومات المملكة، من مكانة العربية الدينية والثقافية، والبنية التعليمية والكفاءات المتخصصة، ومعاهد الجامعات ومجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، واقتُرحت كذلك تنويع الاستثمار عبر المنصات الرقمية والبرامج التعليمية والشراكات الدولية، وربط العربية بالاقتصاد والتقنية والتسويق. وفي البعد الحضاري، أبرزت أهمية دمج الثقافة العربية والإسلامية والسعودية في التعليم، واستثمار الطلبة الدوليين وطلاب المنح في تعزيز القوة الناعمة، من خلال استقطاب المتميزين، وتطوير المقررات وبرامج الانغماس الثقافي، ومتابعة أثر الخريجين. وخلصت إلى أهمية وضع خطة وطنية متكاملة توازن بين الهوية والعائد الاقتصادي، وتعزز التبادل الثقافي، وتقيس الآثار التعليمية والثقافية والاقتصادية والدبلوماسية لهذه الصناعة.

في حين ذكر أ. د. أحمد الخطيب في التعقيب الثاني أن القيمة الاقتصادية لتعليم العربية للناطقين بغيرها تقوم على الاستثمار في رأس المال البشري، وما يتيح اكتسابها من فرص معرفية ومهنية واقتصادية، إلى جانب العائد المباشر لصناعة التعليم، مؤكداً أهمية بناء سلسلة قيمة اقتصادية متكاملة تشمل البرامج والمعاهد والمنصات الرقمية والمحتوى والاختبارات وإعداد المعلمين والتقنيات التعليمية والسياحة التعليمية والثقافية، وربط تعلم العربية بالاحتياجات المهنية من خلال مسارات متخصصة كالعربية للأعمال والدبلوماسية والسياحة والإعلام والعلاقات الدولية. كما دعا إلى تحويل المملكة إلى وجهة عالمية لتعلم العربية عبر الجمع بين التعليم والانغماس الثقافي والتدريب والتجارب المجتمعية، وتحويل المتعلم إلى شريك في التواصل الحضاري من خلال شبكات الخريجين وبرامج الزمالة والتبادل والمنصات المهنية والثقافية. واقترح ترجمة ذلك إلى مشروعات تطبيقية، أبرزها مرصد اقتصاد تعليم العربية، وزمالة اللغة العربية والتواصل الحضاري، ومسرّعات تقنيات تعليم العربية، ومنصة رقمية موحدة، وأكاديمية مهنية لتعليم العربية للناطقين بغيرها.



أما أ. فائزة العجزوش، فقد تناولت في التعقيب الثالث أهمية تأصيل صناعة تعليم العربية للناطقين بغيرها في مفهوم ابن خلدون للصناعة، القائم على التكرار والممارسة واكتساب الملكة، وربط هذا الأساس بالتخطيط اللغوي الاستراتيجي القادر على تحويل المقومات التي تمتلكها المملكة، إلى جانب الطلب العالمي المتنامي على العربية، إلى صناعة تنافسية ذات أبعاد اقتصادية وحضارية. وأوضحت أن التحدي الرئيس لا يرتبط بضعف الطلب على العربية، بقدر ما يرتبط بقدرة المنظومة على تنظيم الجهود القائمة واستثمار هذا الطلب وتوجيهه نحو بناء صناعة مستدامة، بما يستلزم الانتقال بالعربية من كونها عبئاً مالياً إلى أصل استثماري، ومن كونها مادة تعليمية إلى صناعة وطنية، وربط التخطيط اللغوي بمسارات التنمية والاقتصاد وسوق العمل والصناعات الإبداعية والتقنية، بما يعزز عوائدها الاقتصادية والحضارية. كما أكدت أهمية التكامل بين السياسة اللغوية والتخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم، مع معالجة مجموعة من القضايا المتصلة بالهوية والأمن الثقافي، والبحث العلمي، والترجمة والتعريب، واقتصاد اللغة، والتعليم، والرقمنة والذكاء الاصطناعي، وتعليم العربية للناطقين بغيرها، والمشهد اللغوي العام. وفي هذا السياق، طرحت منظومة متكاملة تقوم على أربع ركائز مترابطة؛ تتمثل الأولى في الركيزة التنظيمية المعنية بالحوكمة والسياسة اللغوية، والثانية في الركيزة البشرية الموجهة إلى تأهيل المعلمين وبناء قدراتهم، والثالثة في الركيزة المعرفية المعنية بتطوير المناهج والبحث العلمي والتقنية، والرابعة في الركيزة التسويقية التي تستهدف بناء العلامة، وفتح الأسواق، وتعزيز الصورة الحضارية، بالتوازي مع ضمان التمويل المستدام وقياس الأثر على المستوى الوطني. وتطرقت المداخلات لعددٍ من المحاور الرئيسة التي شكلت في مجموعها إطاراً متكاملًا لمناقشة صناعة تعليم العربية للناطقين بغيرها، بدءاً من الأسس المفاهيمية والمهارية لهذه الصناعة وأبعادها، والإطار النظامي والمؤسسي المنظم لها في المملكة العربية السعودية، مروراً بإسهامات مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية وآفاق تطوير الصناعة، والوقوف على الطلب والأسواق المستهدفة ودوافع التعلم وحجم السوق وآفاق نموه، وصولاً إلى تطوير المنتج التعليمي والتدريب والانغماس اللغوي والثقافي وبناء نموذج العربية التواصلية، إلى جانب بحث متطلبات التسويق والتمويل والحوكمة وقياس الأثر، وانتهاءً بالقياس الاقتصادي للعوائد والاستدامة الاستثمارية؛ بما يبرز تعدد أبعاد هذه الصناعة وترباط مكوناتها التعليمية والاقتصادية والثقافية والحضارية والمؤسسية والاستثمارية.



٥ الورقة الرئيسية: أ. د. عبدالله البريدي

مدخل

أعرّف اللغة بأنها «هوية ناطقة»^[1]، فالمكون الهوياتي أساس في تعريف اللغة، بجانب كونها «أداة تعبير» و«أداة تواصل». وعليه، فإن كل اشتغال باللغة وحديث عنها وتفعيل لها هو تناول للهوية وتثمين لها في أبعادها وسياقاتها المختلفة، ومن أهمها «الهوية الوطنية» ضمن ثوابتها وآفاقها الإنسانية^[2]. والحديث عن اللغة ذو شجون، فاللغة هي أدواتنا لفهم الوجود، وهي الأداة للتعبير عن هذا الفهم، وهي الوسيلة لنقل «الإبداعات» التي نخلقها بالتأمل والبحث، و«المشاعر» التي نركبها بالمخالطة والمعاشية.

ثمة مسائل بخصوص نظرتنا في العالم العربي للغة تستحق فحصًا ومراجعة. ولعل من أوجه الضعف أو النقص في هذه النظرة، ما يتصل بعلاقة اللغة بالتنمية، إذ إننا لم نستثمر كما ينبغي «فن التخطيط اللغوي التنموي»، بحيث يُصار إلى وضع سياسة لغوية ذكية تلتمس لها موضعًا بارزًا في الخطط التنموية، لتكون ضمن ما يمكن وصفه بالافتراضات الجوهرية للنموذج التنموي، لا مجرد صياغات أنيقة في مقدمة الخطط أو هوامشها. وبعبارة واضحة، أقول: لا يكفي أن تكون اللغة ضمن المتن التنموي، بل يجب أن تكون ضمن ما يمتن المتن، عبر اندراجها ضمن أركان النموذج التنموي، ويُعلم الفرق بين الركن والشرط، فالركن جزء من الماهية. وهذا النهج بحاجة إلى مخططين تمويين يجمعون بين العمق التنموي والعمق اللغوي في الوقت ذاته.

وهذه الورقة تتعاطى مع اللغة العربية بوصفها «صناعة» في سياق «تعليمي خاص»، وهو السياق التعليمي للناطقين بغيرها في المملكة العربية السعودية على وجه التحديد، مع تلمس أبرز الأبعاد الاقتصادية والحضارية في هذه الصناعة التعليمية، عبر مقارنة تقوم على تعاضد الأبعاد الحضارية واللغوية والاقتصادية من جهة، والأبعاد التخطيطية والتنفيذية من جهة ثانية؛ في محاولة لصبغ هذه المقارنة بقدر جيد من الشمول والتكامل من جهة: الرؤية والتخطيط والقرار والتنفيذ.

[1] البريدي (2013)، اللغة هوية ناطقة.

[2] البريدي (2024)، الهوية الوطنية السعودية.



ملتقى أسبار
Asbar Council
(نادي تفكير)

صناعة تعليم العربية للناطقين بغيرها: أبعادها الاقتصادية والحضارية



ومن المهم

توضيح «الحدود الموضوعية» لما نحن بصدد،

حيث يمكن تصنيف الأنشطة التعليمية في مجال تعليم العربية للناطقين بغيرها في المملكة العربية السعودية إلى ثلاثة مسارات، وهي:

3



المسار الثالث:

تعليم العربية للناطقين بغيرها في قالب يحقق عوائد اقتصادية وحضارية لمن يطلبها من الفئات المختلفة وذلك عبر برامج تعليمية متنوعة، وفق صناعة تعليمية متكاملة.



2



المسار الثاني:

تعليم العربية المقدم للناطقين بغيرها دون مقابل عبر مؤسسات القطاع غير الربحي، بجانب جهود الأفراد المتخصصين في مجال تعليم العربية وفاء برسالة المملكة الدينية والحضارية، وذلك عبر برامج تعليمية متنوعة بما في ذلك التعليم عن بعد، وقد وصلت الآثار الإيجابية لهذا المسار لعشرات بل لمئات الآلاف من الدارسين.



1



المسار الأول:

تعليم العربي المقدم للناطقين بغيرها عبر الجامعات والمعاهد السعودية، دون مقابل، وذلك ضمن الرسالة الدينية والحضارية للمملكة العربية السعودية، وقد استفاد من هذا اللون من التعليم عشرات بل مئات الآلاف من الطلبة.





هذه الورقة تختص بالمسار الثالث فقط، نظرًا لمعالجة المسارين الأول والثاني عبر عديد الأبحاث والدراسات والمؤتمرات. وبعبارة قاصدة مباشرة، تتوخى هذه الورقة طرح رؤية إطارية -بملايح عامة- تسهم في جعل صناعة تعليم العربية للناطقين بغيرها قادرةً على أن تُدرَّ «عائدًا حضاريًا» للمملكة، يتمثل في كون اللغة «قوة ناعمة» من شأنها تعزيز الصورة الحضارية للمملكة في السياقات الإسلامية والعالمية بما في ذلك الأبعاد الدينية والثقافية والتاريخية والاجتماعية، فهي «العمق العربي الإسلامي» (وفق رؤية 2030)، بجانب كون هذه الصناعة تُدرَّ «عائدًا اقتصاديًا» من شأنه تحريك العديد من القطاعات الاقتصادية، فصناعة كبيرة كهذه لا تحرك قطاع التعليم فحسب، بل تحرك أيضًا قطاعات عديدة كقطاع الإسكان والسفر والسياحة وقطاع الخدمات وقطاع تجارة التجزئة ونحوها كثير، خاصة أن الطلب العالمي على خدمات تعلم العربية بوصفها لغة ثانية يتنامى بوتيرة مطردة، وتشير تقديرات متبينة إلى أن حجم هذا السوق قد يبلغ بضعة مليارات من الدولارات، تبعًا لنطاق الخدمات والمنتجات التي تدخل ضمن قياسه، بما يعكس وجود فرصة اقتصادية واعدة لتطوير صناعة متكاملة لتعليم العربية للناطقين بغيرها، تجمع بين التعليم والتقنية والمحتوى والتدريب والخدمات الثقافية، وتدعم انتشار العربية وتعزز عوائدها الاقتصادية والحضارية[1]. ويتأكد هذا الدور التنموي للغة في سياق تنامي دور «الصناعات الثقافية» في التنمية الاقتصادية والاجتماعية[2].

والمحلل بموضوعية للمعطيات الدينية واللغوية والثقافية والحضارية والتعليمية والاقتصادية والتقنية والاجتماعية والسياسية والأمنية، يجد أن المملكة العربية السعودية هي الدولة المثالية التي يمكن لها أن تقدم أرقى الخدمات التعليمية في مجال تعليم العربية للناطقين بغيرها، لتحاشد عوامل النجاح في هذا المجال وقدرتها على التوسع والاستدامة وفق مستويات عالية من الكفاءة والفعالية والجودة، من جهة الدولة ومؤسساتها وشعبها وأفرادها، وستبّين الورقة هذه المعطيات من زوايا متعددة، مع عرض العديد من الشواهد، وذلك بحسب ما يسمح به حجم الورقة، فالاختصار يحتم علينا الاكتفاء بالإشارة في سياقات كثيرة، ولعل في ذلك غناء وإثراء.

[1] BUSINESS WIRE, ARABIC LANGUAGE LEARNING MARKET TRENDS AND GROWTH STRATEGIES 2025-

صناعة تعليم العربية للناطقين بغيرها: أبعادها الاقتصادية والحضارية، 2032، RETRIEVED SEP11, 2026.

[2] مرياتي (2014)، اللغة والتنمية المستدامة.



صناعة تعليم العربية للناطقين بغيرها: وقفة حضارية

في البدء، لابد لنا من وقفة معمقة وإن كانت مكثفة حول مفهوم «الصناعة»، لكونه محوريًا لا في العنوان فحسب، بل في معمار الورقة. ربما يظن البعض أن «الصناعة» مفهوم حديث، والحقيقة أنه ليس كذلك، ومن الشواهد على ذلك أن التراث العربي الإسلامي تعاطى مع هذا المفهوم، فالصناعة أو الصنعة هي كل ما ينتج عن الممارسة المستمرة لفعل ما، بما يُكسب الإنسان خبرة متراكمة، تمكّنه من فعل هذا الشيء ببراعة وسرعة ونجاعة. ويضع ابن خلدون (732-808هـ / 1332-1406م) في مقدمته الشهيرة أساسًا علميًا متينًا لاكتساب أي صنعة من الصنائع بما في ذلك العلوم واللغة والحرف والمهن، حيث يؤكد أن ذلك يمر في ثلاث مراحل: (1) فعل الشيء وممارسته بما يوجد «صفة» لدى الإنسان، (2) تكرار هذا الشيء كثيرًا حتى تتحول «الصفة» Trait إلى «حال» (3) State، إتقان الشيء بكلياته وجزئياته وتكراره بما يوجد «الملَكة»، فيصل الإنسان بها إلى السيطرة على الشيء وتقليبه وفعله بطريقة لا شعورية من جراء ترسخه في أعماق النفس، وهو ما قد يؤدي إلى «الإبداع» (الأداء العالي حاصل قطعًا بالملكة، وأما الإبداع فيعتمد على عوامل أخرى لابد من الاتصاف بها).

وعالج ابن خلدون مفهوم «الصناعة» من زاوية أخرى، تقترب من المفهوم الحديث المتمحور حول نشاط اقتصادي محدد، له أبعاده وشروطه وأسواره وسياقه، إذ يقول: «الصنائع لا بد لها من المعلم... الصناعة هي مَلَكة في أمر عملي فكري»^[1]، ويمكن اختصار النظرة الخلدونية في هذا الشأن بهذه القوانين الستة:

1. تعليم الصنائع والحرف مفتقر إلى معلم خبير.
 2. الصنائع والحرف لا يمكن تعلمها عبر تعليم معرفي سطحي، إذ هي مفتقرة لتعليم تطبيقي عملي.
 3. التعليم التطبيقي العملي يقوم على الممارسة تلو الممارسة حتى يتشرب المتعلم المهارات.
 4. بمرور الوقت، يتشرب المتعلم المهارات المطلوبة، وتتحول إلى ملكة راسخة (مهارات في اللاشعور).
 5. الصنائع والحرف لا تترسخ إلا برسوخ التحضر، مع افتقارها لأزمان طويلة تستغرق أجيالًا.
- الصنائع والمهن التي تتطلبها الدولة تزدهر أكثر لشدة تأثير الدولة وكونها «السوق الأعظم» (كما في التعبير الخلدوني).

[1] ابن خلدون (2006)، مقدمة ابن خلدون، تحقيق إبراهيم شيوخ، مج 2، ص 106.



وعليه، فلو عكسنا هذا التوصيف أو لنقل التنظير الخلدوني على موضوعنا في هذه الورقة، لقلنا إن صناعة تعليم العربية للناطقين بغيرها تنكّ على ستة مقومات أساسية وهي:

1. تعليم العربية لغير الناطقين بها يحتاج إلى معلم لغوي ذي خبرة طويلة بأفانين إكساب العربية بوصفها لغة ثانية.
2. هذا النوع من التعليم يقوم على التعليم التطبيقي، مما يؤكد أهمية التطبيقات والتمارين.
3. هذا اللون من التعليم يكون ناجحاً إذا اعتمد على «الممارسة» في سياقات تعليمية وحياتية، لتثبيت قواعد اللغة ومخزونها من الكلمات والتعابير، والعبور نحو «المهارات»، فيشرع المتعلم في استخدام ما تعلمه في مختلف المواقف. ومما تتميز به السياقات التعليمية اللغوية في المملكة العربية السعودية أنها تفعل «التطوع اللغوي»^[1]، ومن صوره البرامج التعليمية الإثرائية التي تكتنز بها المساجد في المملكة، حيث تُطرح دروسٌ علميةٌ لشرح المتون اللغوية لمختلف المستويات، ولا شك أن انخراط الطلبة الأجانب بها سيكون مثرياً، ومعيناً على رفع الحصيلة العلمية اللغوية، وتعزيد جانب الممارسة.
4. تأكد المعلم من تفهم الطالب للرصيد المعرفي وتشربه لمختلف المهارات اللغوية، وكثرة ممارسته لها، حتى تتحول هذه المهارات إلى «ملكة راسخة».
5. يجب أن يُنظر إلى هذا التعليم على أنه «صناعة» تتشكل عبر منظومة متكاملة من البرامج المميزة المعتمدة^[2]، والمعلمين الأكفاء والمديرين الاستراتيجيين والممكّنات والموارد اللازمة، بجانب ما يمكن وصفه بـ«أسرار المهنة»، ومؤشرات أداء رئيسة ذات سقوف عالية، وهذه الصناعة بهذه المنظومة تتأثر بالعوامل الحضارية والثقافية والسياسية في الدولة، وهي مفتقرة إلى زمن طويل لكي تتحول إلى «صنائع مستقرة»، لها جماعات وظيفية تتقن أسرارها وتقنات منها.
6. دعم الدولة لصناعة تعليم العربية للناطقين بغيرها عامل ضروري لتنميتها، لكون الدولة تمثل «السوق الأعظم»، فهي القادرة على تحريك تروس الاقتصاد الكلي، عبر سلسلة من توزيع الثروات على القطاعات والمؤسسات والأفراد، بما يوجد السيولة الكافية والدافع الاقتصادي المتمثل في «الربح».

[1] البريدي (محرر) (2015)، التطوع اللغوي: إطار نظري وتطبيقي للتطوع في مجال خدمة اللغة العربية.

[2] أقرت هيئة تقويم التعليم والتدريب في 28/4/1442 هـ الموافق 13/12/2020 م: "معايير الاعتماد الأكاديمي لبرامج تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها"، وتشمل سبعة معايير، وهي: الرسالة والأهداف، إدارة وجوهر البرنامج، ضمان جودة البرنامج، التعليم، الهيئة التدريسية، الطلاب، المصادر والمرافق والتجهيزات.



في تقديري، تمثل المقومات السابقة أساساً متيناً لتشكل «نواة» لرؤية استراتيجية في الجانب التخطيطي لصناعة تعليم العربية للناطقين بغيرها في المملكة العربية السعودية. ومما يتعين علينا وضعه في «بؤرة الاهتمام» ونحن نعالج هذه المسألة، أهمية تعزيز البعد التخطيطي الاستراتيجي لهذه الصناعة في «قالب حضاري اقتصادي تكاملي»، فلقد خسرنا الكثير من جراء جعل تخطيطنا جزراً معزولة. ولتعزيز البعد التخطيطي الاستراتيجي، سأعرض لمفهوم «التخطيط اللغوي»، ليكون ضمن «العتاد المنهجي» للمخطط الاستراتيجي في هذا الشأن، فالقرار بإنشاء هذه الصناعة والتمكين لها يتوجب أن يفيد من الدلالات والأبعاد والمحكات لهذا المفهوم المحوري، وهو ما يرر شيئاً من التفصيل فيه، كما في المحور الموالي، على أنني سوف ألتقط ما يثري موضوعنا بشكل مباشر، تجنباً للتوسع والاستطراد.



صناعة تعليم العربية للناطقين بغيرها: وقفة تخطيطية

قبل التعريف بـ«التخطيط اللغوي» وأهدافه وأنواعه، أشير إلى التواشج العضوي بين موضوعي «التخطيط اللغوي» و«السياسة اللغوية»، إذ يندر أن نجد بحثاً علمياً يعالج التخطيط دون أن يعرج على السياسة[1]. والفرق بينهما يكمن بشكل جوهري في أن السياسة اللغوية تُصنّف بطريقة أو بأخرى في الوثائق الرسمية التي تعتمدها الحكومات إزاء اللغة الرسمية وحقوقها وامتيازاتها وكل ما يصونها ويحافظ عليها واستخداماتها في الحياة والتعليم والتجارة والإعلام وغيره، وأما التخطيط اللغوي فيشير إلى الجهود التي تبذل لتحقيق هذه السياسة في أرض الواقع[2]، على أن بعض الباحثين يقررون بأن السياسة اللغوية غالباً ما تتخذ شكلاً ضمنياً في الدساتير والتشريعات في ظل ضعف أو غياب التخطيط اللغوي[3].

وبعد تفحصي لبعض الأدبيات والممارسات فيما يخص المسألة السابقة، أدركت أن هنالك بعض الإشكاليات، ومنها ما يتعلق بسؤال: من يسبق من؟ هل يتوجب علينا وضع السياسة اللغوية بوصفها إطاراً حاكماً على تخطيطنا اللغوي؟ أم أن هذا التخطيط سيكون ضمن مخرجاته السياسة اللغوية؟ بعد النظر، خلصت إلى أن الأمر يحتمل هذا ويحتمل ذاك، فالمفاهيم والممارسة تحتمل التنوع، شريطة أن يكون ذلك مبنياً على فهم دقيق للمفاهيم.

وإزاء تعريف «التخطيط اللغوي»، يرى كل من «كابلن» و«بالدوف» أن التخطيط اللغوي هو حزمة اعتقادات وأفكار وتشريعات وقواعد تغيير وممارسات بغية إحداث تغيير (إيجابي) مستهدف في استخدام اللغة أو توقيف تغيير (سلبي) محتمل فيه. ويعبران عنه بأنه جهود مبذولة من قبل البعض من أجل تعديل السلوك اللغوي في أي مجتمع لسبب ما، ومن ذلك المحافظة على ثقافة المجتمع وحضارته عبر صيانة لغته. وقد تكون هذه الجهود على المستوى الكلي MACRO أو الجزئي MICRO[4].

[1] Antia, (2000), Terminology and language planning; Ager (2001), Motivation in language planning and policy; Kaplan and Baldauf (2008), Language planning and policy

[2] Kaplan and Pladauf (1997), op. cit.

[3] Eastman (1983), Language planning: an introduction

[4] Kaplan and Pladauf (1997), op. cit



التخطيط اللغوي من منظور روبرت كوبر



يقر «روبرت كوبر» في كتابه الشهير: **التخطيط اللغوي والتغير الاجتماعي** [1]، فكرة أن التخطيط اللغوي يهتم بشكل أساسي بحل المشكلات، وأن هذه الفكرة هي محور عشرات التعاريف لهذا التخطيط.

مؤدى ذلك

أن التخطيط اللغوي لا يوجه تروسه الكبيرة صوب «مشكلات اللغة»، بقدر ما يوجهها حيال «مشكلات حول اللغة» أي أنه يشتبك مع الأطر الثقافية والمحددات المجتمعية والسياسية والاقتصادية والعلمية والتقنية والمعلوماتية، في مسعى لتثبيت أركان اللغة والمحافظة عليها وصيانتها وتعزيز وظائفها واستخداماتها وزيادة منسوب اعتراز أهلها بها على كافة المستويات الأسرية والمجتمعية والفكرية والقومية. وهذا الملمح بلأئنا تماقاً في محيطنا اللغوي العربي.

إلا أنه - بحكمة أقره عليها -

يعارض أن التخطيط اللغوي يتوجه لحل مشكلات **اللغة ذاتها**، حيث يرى بأنه إنما يرمي - جوهرياً - إلى الخلوص إلى توجيه «**السلوكيات اللغوية**» لمن يتحدث باللغة، ومن ثم فإنه وإن كان ملتصقاً باللغة إلا أن مخرجاته «غير لغوية» في الغالب، ومن ذلك الأبعاد والعوائد الحضارية والاقتصادية التي نتوخى تحقيقها ضمن مشروع تأسيس صناعة تعليم العربية لغير الناطقين بها في المملكة العربية السعودية، كما أشرت إلى شيء من ذلك في جزء سابق.



ويستهدف التخطيط اللغوي الإسهام في تحقيق قدر عالٍ من [2]:

- 1 التنقية اللغوية (الداخلية والخارجية).
- 2 المحافظة على اللغة وعدم اندثارها.
- 3 الإصلاح اللغوي.
- 4 المعايير اللغوية.
- 5 الانتشار اللغوي.
- 6 تحديث المعاجم.
- 7 توحيد المصطلحات.
- 8 تيسير الأساليب اللغوية.
- 9 تعزيز الوظيفة الاتصالية للغة.
- 10 الصيانة اللغوية.
- 11 تيسير اللغة لبعض ذوي الاحتياجات الخاصة (كالعميان والصم والبكم).

[1] Cooper (1989), Language planning and social change

[2] Kaplan and Piatouf (1997), op. cit





والتخطيط اللغوي هو حقل معرفي «مُهَجَّن» أو «متداخل التخصصات» INTERDISCIPLINARY، أي أنه يستقي أصوله ومبادئه من حقول معرفية شتى كاللغة واللسانيات والإدارة والاقتصاد وعلم النفس وعلم الاجتماع والتربية والسياسة، ويتوجب علينا أن ندعم هذا التداخل المعرفي إن أردنا أن نُفيد من هذه العلوم بطريقة إثرائية تكاملية، على أنني في الوقت ذاته أشدد على ضرورة الإفادة من الحقل الإداري للإسهام في بناء الإطار المنهجي للبعد التفكيري في الفعل التخطيطي اللغوي على وجه التحديد، وذلك بالالتكاء على الأدبيات العلمية والممارسات الجيدة في موضوعي: «الإدارة الاستراتيجية» و«التخطيط الاستراتيجي».

هنالك ثلاثة «أنواع رئيسة» للتخطيط اللغوي، وهي متداخلة مترابطة، ولعله يكفي أن نعرف بها بشكل مقتضب، كما يلي [1]:

-أولاً: تخطيط هيكل اللغة CORPUS PLANNING: يشتغل على الأبعاد الداخلية للغة ذاتها، حيث يُعنى بالجوانب اللغوية الصرفية، ومن ذلك ما يتعلق بالقواعد والأساليب والكلمات والمصطلحات والمعاجم، والإبداع والاقتراض اللغوي.

-ثانياً: تخطيط وضع اللغة STATUS PLANNING: يركز على الأبعاد الثقافية والمجتمعية ذات الصلة بوضعية اللغة ومكانتها ومنسوب احترامها في المجتمع، ومنه ما يتعلق بوضع اللغة ودرجة إلزامية استخدامها وكونها اللغة الرسمية.

-ثالثاً: تخطيط اكتساب اللغة ACQUISITION PLANNING: ويتمحور هذا الضرب من التخطيط على العوامل المتصلة بمسائل اكتساب أو إعادة اكتساب اللغة (الأولى أو الثانية) والمحافظة عليها وصيانتها.

[1] COBARRUBIAS AND FISHMAN (1983), PROGRESS IN LANGUAGE PLANNING; COOPER (1989), OP. CIT; KAPLAN AND PLADAUF (1997), OP. CIT; AGER (2001), OP. CIT.; SULEIMAN (2003), THE ARABIC LANGUAGE AND NATIONAL IDENTITY، التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية: المحمود (2018).



- ويتسم «التخطيط اللغوي» بالعديد من السمات، ولعل من أهمها:
1. التخطيط اللغوي يتعامل مع مسائل بالغة التعقيد، حيث إنه لا يشتبك بالمعطى اللغوي فحسب، بل مع الثقافي والسياسي والمجتمعي أيضًا، في سياق ديناميكي.
 2. يحتاج إلى تضافر العديد من التخصصات العلمية (التخصصات المتداخلة)، ويتطلب جهدًا كبيرًا لإعداده بشكل منهجي دقيق، ويتضمن ثلاثة جوانب: «مدخلات» و«عمليات» و«مخرجات».
 3. يصعب نجاحه دون توفر سياسة لغوية جيدة وإرادة مجتمعية قوية وعوامل نجاح حرجة أخرى.
 4. يستلزم اشتراك القطاعات الحكومية والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني مع الأذرع التربوية والإعلامية؛ بفاعلية وحماسة كافيتين.
 5. يمكن إعداده على أربعة مستويات: الحكومة، والقطاعات، والمجموعات، والأفراد.
 6. يحتاج وقتًا طويلًا كي تظهر نتائجه، وربما استغرق أجيالًا عديدة، وقد يصعب أو يتأخر قياس نتائجه، وبخاصة إن كانت على المستوى الكلي.
- ولكي نقطف ثمرة ملموسة من مفهوم التخطيط اللغوي في قالب استراتيجي في سياق صناعة تعليم العربية للناطقين بغيرها، فإنه يحسن بنا أن نتلمس بناء نموذج «أولي» لهذا التخطيط في هذا السياق. وأكرس الجزء اللاحق لعرض هذا النموذج.



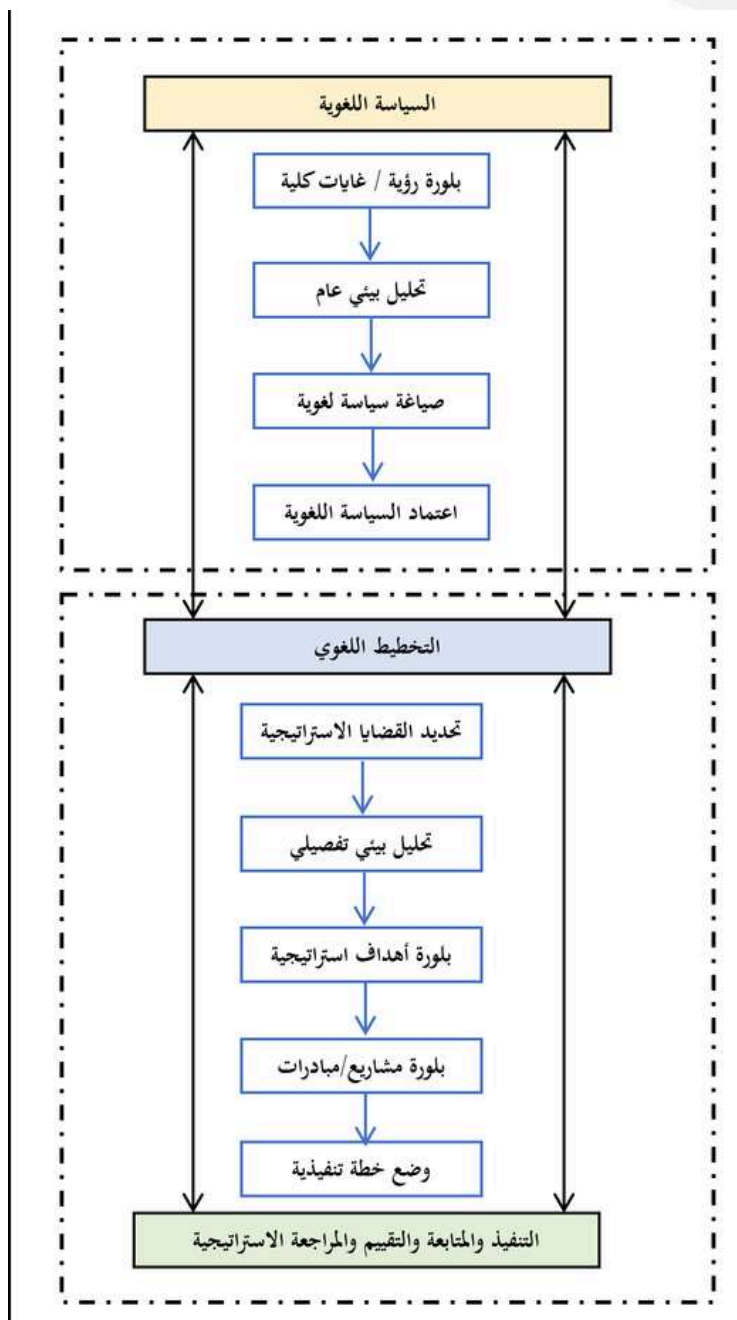
نحو نموذج لتخطيط لغوي داعم لصناعة تعليم العربية للناطقين بغيرها

أقدم نموذجًا «أوليًا» يجهد لأن يكون شاملاً، حيث ينطلق من السياسة اللغوية ويمر بالتخطيط اللغوي وينتهي بأعمال التنفيذ والمتابعة والتقييم والمراجعة الاستراتيجية، ومؤدى هذا أننا لا نتوجه إلى إصدار مجرد وثائق للتخطيط اللغوي في مجال صناعة تعليم العربية للناطقين بغيرها، وإنما إلى تطوير مؤسساتنا وإجراءاتنا وآلياتنا لضمان التطبيق الدقيق لهذا التخطيط، وضمان الوصول إلى العوائد الحضارية والاقتصادية المستهدفة. ويرجى أن يُسهم ذلك وإن بشكل جزئي في تطوير «تفكيرنا اللغوي» وفق «منظور استراتيجي» في مثل هذه القضايا.

وهذا النموذج يؤمن بدنامية التخطيط اللغوي، من جراء التغيرات والمستجدات التي يجب مراعاتها على نحو مستمر، ومن هنا، فقد جرى النموذج على مبدأ التفاعلية والتكاملية والإثرائية المتبادلة، فالسياسة اللغوية تحكم التخطيط اللغوي، وهذا التخطيط قد يقود إلى مراجعة ونقد هذه السياسة وتطويرها في ضوء بعض المتغيرات، ولذلك فقد وُضعت الأسهمُ باتجاهين. وينطبق ذات الكلام على العلاقة الثنائية التفاعلية بين بُعدي التخطيط اللغوي والتنفيذ، بل يتعدى هذا ليشمل علاقة تفاعلية إثرائية بين السياسة والتنفيذ، أي أن التنفيذ قد يجرنا إلى نوع من المراجعة والتطوير للسياسة، خاصة أن التنفيذ هو ما يجعل السياسة اللغوية على المحك. ويمكن أننعكس هذا النموذج عبر الشكل أدناه:



شكل (1): نموذج تكاملي تفاعلي مقترح لتخطيط لغوي داعم لتأسيس صناعة تعليم العربية للناطقين بغيرها





ولكي يكون النموذج واضحًا، فإنه يلزمنا التعريف - وإن باختصار - بمكوناته ومصطلحاته، وذلك وفق البنود التالية:

-الرؤية VISION: الصورة المستقبلية الطموحة الجذابة التي تتراقص في مخيلتنا تجاه ما نرومه لصناعة تعليم العربية للناطقين بغيرها في مستقبل أيامها البعيدة. وتختص الرؤية بإطار زمني بعيد (عشر سنوات فأكثر).

-الغايات الكلية ULTIMATE GOALS: الأهداف النهائية لصناعة تعليم العربية للناطقين بغيرها في ضوء منظومة المعتقدات والرؤية الكلية لنا تجاه لغتنا العربية، بما في ذلك وظائفها الكبرى ورسالتها الحضارية ووظائفها الحياتية وأدوارها الاقتصادية والتنمية.

-تحليل بيئي عام GENERAL SWOT ANALYSIS: هذا الأسلوب يمتاز بالبساطة والعمق والشمولية في تحليل البعدين الداخلي والخارجي، فهو يحدد نقاط القوة والضعف في البيئة الداخلية والتي تشير إلى الجوانب الإيجابية والسلبية - على التوالي- التي تقع تحت تصرفنا، ويحدد أيضًا الفرص والتهديدات في البيئة الخارجية والتي تعني الجوانب الإيجابية والسلبية - على التوالي- التي لا تقع تحت تصرفنا، ولكن بوسعنا تهيتها أنفسنا من أجل استغلال الفرص وتجنب التهديدات قدر المستطاع.

-صياغة السياسة اللغوية FORMULATION OF LANGUAGE POLICY: أي إعداد مسودة لسياسة لغوية تعكس الموقف الرسمي من صناعة تعليم العربية للناطقين بغيرها، متضمنة وضعها وحقوقها وامتيازاتها وسبل دعمها ونحو ذلك.

-اعتماد السياسة اللغوية APPROVAL OF LANGUAGE POLICY: أي إقرار هذه السياسة وتضمينها في خطاطة الوثائق الرسمية للدولة، وذلك بحسب الأصول والأعراف التي تحكم هذا الجانب.

-القضايا الاستراتيجية STRATEGIC THEMES: تشير إلى العوامل الرئيسة التي يتوجب مراعاتها في التخطيط اللغوي لصناعة تعليم العربية للناطقين بغيرها. ومن المهم التأكد من اكتمال هذه القضايا وعدم إغفال أي قضية استراتيجية لئلا يتسطح أو ينشوه الفكر الاستراتيجي بسبب عدم معالجة هذه القضية أو تلك ضمن مدخلاته الأساسية، الأمر الذي قد ينتج عنه نقص وضعف في المخرجات الاستراتيجية.



-تحليل بيئي تفصيلي DETAILED SWOT ANALYSIS: وفق ما سبق بيانه حول التحليل الاستراتيجي البيئي، يُنفَّذ في هذا التحليل التفصيلي البحث المكثف والاستقصاء الدقيق لكافة العوامل المؤثرة سواء في الإطار الداخلي أو الخارجي، لتحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات، على أن ينجز ذلك عبر التوصل ببيانات ثرية يتم جمعها من أطراف عديدة (الأطراف ذات الصلة STAKEHOLDERS) باستخدام أساليب المقابلات ومجموعات التركيز وورش العمل والاستبانات وتحليل الوثائق.

-الأهداف الاستراتيجية STRATEGIC OBJECTIVES: وتشير إلى نتائج مرجوة ومقاييس للأداء طويل الأجل. ويجب أن تكون الأهداف شاملة لجميع الجوانب المهمة في صناعة تعليم العربية للناطقين بغيرها. ويفضل ترتيبها وفق أهميتها وأولويتها، مع إعطاء أوزان نسبية لكل هدف، ما أمكن. ومن المهم اتسام الأهداف بأنها: محددة ودقيقة، تمنح روح التحدي وقابلة للتحقق في الوقت ذاته، وشاملة ومتكاملة، وقابلة للقياس. وقد توضع أهداف استراتيجية عامة، وفي ضوءها توضع أهداف استراتيجية فرعية، وقد يكتفى بالأهداف العامة.

-مشاريع/مبادرات PROJECTS / INITIATIVES: وتعكس منظومة متكاملة من الأهداف الفرعية المحددة والأنشطة التفصيلية والإجراءات ومؤشرات تنفيذ الأداء، وهي تسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية. وتوضع مجموعة من المشاريع/المبادرات لكل هدف استراتيجي، على أن تكون شاملة ومتكاملة وقابلة للتطبيق وفق الظروف والإمكانيات المتاحة.

-خطة تنفيذية ACTION PLAN: بعد الانتهاء من إعداد الخطة الاستراتيجية والتي عكستها المكونات السابقة، يتوجب وضع خطة تنفيذية تفصيلية كي نضمن وجود آلية متكاملة وواضحة للتنفيذ، على أن تشمل كافة الأبعاد المتعلقة بالتنفيذ، والتي تشمل: توصيفاً تفصيلياً دقيقاً لكل مشروع/مبادرة، يتضمن هدفه العام وأهدافه التفصيلية، والأنشطة الرئيسة التي يتوجب القيام بها، وفترة التنفيذ ومدته، وعدد مرات تكرار التنفيذ، والمعوقات والصعوبات المحتملة، ومؤشرات تنفيذ الأداء، والجهات المسؤولة عن التنفيذ والتي يمكن تصنيفها إلى: جهات مرجعية وهي المسؤولة عن التنفيذ ووضع الاشتراطات والمعايير التفصيلية، وجهات مشاركة وهي التي يقع المشروع/المبادرة في نطاق عملها الرئيس، وجهات داعمة وهي التي لا يقع المشروع/المبادرة في نطاق عملها الرئيس، ولكن بوسعها تقديم خدمات دعم لوجستي من شأنها تيسير أعمال التنفيذ وإنجاحها.



-مؤشرات تنفيذ أداء رئيسية (KEY PERFORMANCE INDICATORS (KPIS): وتعكس معايير ومقاييس دقيقة للأداء، بحيث تعين على تحديد مستوى النجاح في تنفيذ كل مشروع/مبادرة، ومن ثم فهي تعاوننا على تقدير مستويات الجودة في أعمال التنفيذ.

-التنفيذ IMPLEMENTATION: ويشير إلى التطبيق الفعلي لكل ما ورد في الخطة الاستراتيجية والخطة التنفيذية عبر الجهات المعتمدة ووفق مؤشرات تنفيذ الأداء. والتنفيذ هو حجر الزاوية لقياس مستوى النجاح الكلي للتخطيط اللغوي في صناعة تعليم العربية للناطقين بغيرها، وتفيد الأدبيات العلمية والممارسات العملية أن كثيراً من الفشل في التخطيط لا يعود إلى سوء الخطة بقدر ما يعود إلى ضعف أو سوء التنفيذ.

-المتابعة والتقييم FOLLOW-UP AND EVALUATION: نظراً للصعوبة الكبيرة في أعمال التنفيذ، فإنه لا بد من وضع آليات فاعلة للمتابعة والتقييم من قبل الجهات القيادية بغية التحفيز والتشجيع وتذليل العقبات والضغط والمساءلة لكافة الجهات التنفيذية.

-المراجعة الاستراتيجية STRATEGIC AUDIT: أي خطة يجب أن تتسم بالمرونة الكافية والقدرة على الاستجابة التكيفية للمتغيرات، وبخاصة أننا أكدنا على الوضع الديناميكي للتخطيط اللغوي في بيئة مفتوحة تفاعلية، ومن هنا فثمة حاجة إلى إجراء مراجعة دورية لمخرجات التخطيط اللغوي لصناعة تعليم العربية للناطقين بغيرها، ويمكن تحديد فترة زمنية معينة كأن تكون كل خمس سنوات، مع ملاحظة أنه يتوجب مهنيًا مراجعة الخطط وتطويرها في حالة حدوث متغيرات مؤثرة حتى لو كانت قبل الفترة المحددة للمراجعة الاستراتيجية.

ولكي تكون الخطاطة المفاهيمية السابقة مفيدة في تطوير مقاربتنا لبناء صناعة متينة في مجال تعليم العربية للناطقين بغيرها في المملكة العربية السعودية، فإنه يحسن بي طرح تحليل استراتيجي يبني لهذه الصناعة وإن كان بقالب أولي، فلربما يفيد راسمي السياسات وواضعي الاستراتيجيات ومنتخذي القرارات، بقدر أو بآخر، وذلك كما في الشكل أدناه:



شكل (2): ملخص بنتائج تحليل بيئي عام لصناعة تعليم العربية للناطقين بغيرها في السعودية

نقاط الضعف: 1. عدم وجود إطار مرجعي مشجع للجامعات السعودية للاستثمار في مجال صناعة تعليم العربية للناطقين بغيرها. 2. عدم إدراج صناعة تعليم العربية للناطقين بغيرها ضمن مسارات تنمية الجامعات السعودية لإيراداتها الذاتية، وخلق «بصمة عالمية» لها. 3. ضعف قدرات المتخصصين اللغويين في مجالات التخطيط الاستراتيجي والتنمية الاقتصادية. 4. ضعف العلاقة بين كليات وأقسام اللغة العربية والقطاع الخاص السعودي، لهيمنة النظرة المعرفية للغة، وضعف النظرة الحضارية الاقتصادية للغة لدى أغلبية اللغويين. 5. ضعف التوثيق الكامل للممارسة التعليمية السعودية في مجال تعليم العربية للناطقين بغيرها.	نقاط القوة: 1. وجود سياسة لغوية وطنية تدعم صناعة تعليم العربية للناطقين بغيرها، وتأسيس مجمع لغوي عالمي (مجمع الملك سلمان) يقدم دراسات وخدمات فائقة في مجالات لغوية متنوعة. 2. ترسخ التعليم اللغوي التراثي وكثرة العلماء اللغويين السعوديين في علوم اللغة: النحو والصرف والبلاغة والأدب وفقه اللغة. 3. وجود كليات وأقسام علمية رصينة لعلوم اللغة في جامعات سعودية كثيرة. 4. وجود معاهد لتعليم العربية للناطقين بغيرها في عدة جامعات سعودية وتراكم الخبرة التطبيقية في هذا المجال، مع وجود معايير للاعتماد الأكاديمي لبرامج تعليم العربية للناطقين بغيرها. 5. إصدار سلاسل لتعليم العربية للناطقين بغيرها من قبل علماء ومؤسسات سعودية وتطبيقها في عشرات المعاهد والجامعات داخل السعودية وخارجها.
التحديات: 1. وجود بعض التشريعات والآليات المقيدة للجامعات والمعاهد السعودية التي تطمح للاستثمار والتوسع في مجال تعليم العربية للناطقين بغيرها. 2. عدم التناغم بين اللغة الفصيحة والعاميات (الثائية اللغوية) في سياق التعليم والحياة في السعودية. 3. صعوبة التمويل للمؤسسات المستثمرة في مجال تعليم العربية للناطقين بغيرها وعدم قدرتها على الوصول إلى نقطة التعادل، مما قد يؤدي إلى التعثر. 4. وجود فرص تعليمية في دول أخرى، مع امتيازات أو تسهيلات غير مقدمة في الفضاء التعليمي السعودي. 5. غلبة البعد المادي لدى بعض المؤسسات مما قد يؤثر على الأبعاد والعوائد الحضارية المتوخاة.	الفرص: 1. المكانة الدينية والحضارية للسعودية. 2. تأكيد رؤية 2030 على تنمية الإيرادات غير النفطية. 3. إمكانية إصدار قرار رسمي لدعم صناعة تعليم العربية للناطقين بغيرها وتذليل العقبات، بما يسرع من نموها وتوسعها كمًا ونوعًا. 4. الاستفادة من سمات المجتمع السعودي كالكرم والانفتاح في برامج استضافات للطلبة الأجانب في عمليات مثاقفة وممارسة لغوية للطلبة. 5. تنامي الطلب على تعلم العربية من قبل الأعاجم بشكل كبير لأسباب حضارية واقتصادية، وإمكانية الشراكة مع القطاع الخاص لتأسيس مؤسسات تعليمية كبيرة وحديثة وجاذبة.

التحليل السابق يؤكد أن المملكة العربية السعودية تملك مقومات تأسيسية عديدة، ومزايا تنافسية مستدامة، من شأنها أن تكون الدولة الأولى في العالم في تقديم خدمات تعليم العربية للناطقين بغيرها بأعلى مستويات الكفاءة والفعالية والجودة، بما يجعلها مؤهلة لقطف العوائد الحضارية والاقتصادية بقوالب مستدامة.





توصيات تطبيقية

في ضوء ما خلصت إليه الورقة من تحليلات ونتائج ومؤشرات وتوجهات وفرص استراتيجية، أضع باقة من التوصيات ذات الطابع التطبيقي:

1. بناء مشروع متكامل لصناعة تعليم العربية لغير الناطقين بها في المملكة العربية السعودية، من قبل وزارة الاقتصاد والتخطيط بالتعاون مع كل من وزارة الخارجية ووزارة الداخلية ومجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية ووزارة التعليم (قطاع التعليم العالي) وهيئة تقويم التعليم والتدريب، والإفادة من معايير الاعتماد الأكاديمي لبرامج تعليم العربية لغير الناطقين بها التي أقرتها هيئة تقويم التعليم والتدريب؛ ورفع له لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.

2. تشكيل لجنة عليا من الجهات ذات الصلة (وزارة الداخلية ووزارة الخارجية ووزارة التعليم ووزارة الإعلام) لوضع ضوابط وآلية دقيقة، من شأنها ضمان تحقيق العوائد الحضارية والعوائد الاقتصادية بـقالب متكامل متوازن، بحيث لا يُصار إلى تكوين مشاريع ذات نزعة ربحية صرفة، مما قد يؤدي إلى تقديم خدمات ذات جودة منخفضة، أو تقديمها بـقالب لا يشجع على رسم تصورات حضارية إيجابية عن المملكة العربية السعودية.

3. تطوير وزارة التعليم (قطاع التعليم العالي) لتشريعات وآليات مشجعة للجامعات السعودية، من أجل النمو والتوسع في تقديم خدمات تعليم العربية للناطقين بغيرها، بحيث تتجاوز مسار تعليم طلبتها الدوليين، لتصل إلى تلبية الطلب العالمي على هذه الخدمات، وفق قوالب تعليمية تجارية.

4. تبني وزارة التعليم (قطاع التعليم العالي) تشكيل لجنة عليا من نخبة من المتخصصين اللغويين في العربية ممن يمتلكون حسًا تخطيطيًا استراتيجيًا مع نخبة من رجال الأعمال الراغبين في الاستثمار في مجال تعليم العربية للناطقين بغيرها، لتكون نواة لمشاريع وطنية كبيرة تفلح في الجمع بين تحقيق العوائد الحضارية والعوائد الاقتصادية بـقالب متكامل متوازن.

5. تنفيذ الجامعات والمراكز البحثية لدراسة تشخيصية تقييمية للمشاكل والتحديات والمعوقات التي تحول دون قدوم الطلبة الأجانب لتعلم اللغة العربية بوصفها لغة ثانية، مع تصنيفها بحسب نوعيتها والجهات المسؤولة عنها، وتضمينها للمقترحات التطويرية ورفعها للجهات المعنية، لتكون بمثابة النواة التشخيصية التخطيطية بمنظور استراتيجي مستدام.



6. تكوين لجنة عليا مشكلة من عدة وزارات تشمل: وزارة الخارجية ووزارة الداخلية وهيئة السياحة، لتيسير دخول المتعلمين الأجانب الراغبين في دراسة العربية إلى المملكة العربية السعودية والإقامة فيها، بما في ذلك التأشيرة والسكن والمواصلات، في سياق يؤمّن لهم الخدمات وجودة الحياة والترفيه ونحو ذلك.
7. تنفيذ الجامعات والمراكز البحثية لدراسات طويلة وعرضية تستكشف وتقيس أدوات البحث النوعي والكمي المشاكل والتحديات التي يتعرض لها الطلبة الأجانب الذين يتعلمون العربية بوصفها لغة ثانية، مع تضمينها للمقترحات التطويرية بما يسهم في تحسين صياغة السياسات ورسم الاستراتيجيات واتخاذ القرارات حيال هذه المسألة.
8. تنفيذ الجامعات والمراكز البحثية لدراسات مقارنة مرجعية للتجارب العربية المميزة في مجال تعليم العربية للناطقين بغيرها وللتجارب الدولية في مجال تعليم لغاتها الوطنية، وتحديد أبرز عوامل النجاح الحاكمة في تلك التجارب، وتلمس مدى وجود مزايا تنافسية مستدامة في هذا المجال وتحليلها، وتحديد مدى إمكانية توفر هذه المزايا التنافسية في السياق السعودي بدرجة أكبر ومستدامة، مما يخلق بيئة تعليمية حضارية اجتماعية أكثر جذبًا في المملكة العربية السعودية.
9. تنفيذ الجامعات والمراكز البحثية لدراسة سبل تنمية الاتجاهات الإيجابية لدى الأسر السعودية حيال الطلبة الأجانب الذين يتعلمون العربية بوصفها لغة ثانية، والسعي لبلورة أطر تشريعية وآلية تشجع على استضافة الأسر لهؤلاء الطلبة، بقوالب اجتماعية حضارية وأخرى اقتصادية ربحية، في ضوء منظومة إجرائية محوكة.
10. قيام الجامعات والمراكز البحثية بجمع التصورات الإيجابية لدى الطلبة الأجانب الذين درسوا العربية في المملكة العربية السعودية، وتأليف سلسلة من الكتب والمقالات وإنتاج سلسلة من مقاطع فيديو بقوالب احترافية: من شأنها تعزيز الصورة الحضارية الإيجابية عن المملكة، والسعي لنشرها في مختلف الأساليب والتقنيات والفضاءات.



التعقيبات:

• التعقيب الأول: أ.د. نوال الثنيان

يركز هذا التعقيب على صناعة تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها من واقع تجارب سابقة ببعديها: الاقتصادي والحضاري.

أولاً: البعد الاقتصادي:

اقتصاديات اللغة العربية بشكل عام، وتعليمها للناطقين بغيرها بشكل خاص، مجال ندر الحديث عنه، وأهم في الغالب بناء علاقة العربية بالاقتصاد، وربطها به.

ما المراد باقتصاديات اللغة؟

المراد: «الإفادة من الاقتصاديات النظرية الرائجة، واستعمال مفاهيمها، وأدوات علم الاقتصاد؛ لدراسة العلاقة التي تسم المتغيرات اللغوية، مع التركيز بصورة أساسية على تلك العلائق التي تؤدي المتغيرات الاقتصادية دوراً فيها» [1].

أي: ربط اللغة العربية تحديداً بالاقتصاد، والعمل على بناء خطط واستراتيجيات؛ لتحقيق عوائد مالية؛ لتكون سوقاً رائجة يُستند إليها في إدارة اقتصاد الدولة من خلال هذه الخطط والممارسات والسياسات؛ لبناء مستقبل لغوي أكثر شمولاً، وأطول استدامةً.

ولا يعني هذا أننا نلجأ لتسليع اللغة العربية لغاية في حد ذاتها فقط، بل الهدف أن تكون اللغة العربية أكثر استخداماً وتحديثاً وانتشاراً بإعطائها قوة عالمية تكون جاذبة إليها ولتعلمها.

نعم! هناك تحديات تواجه اللغة العربية فُرِضت على الساحة اللغوية، تقف عائلاً أمام تحقيق هذه الأهداف، ومن أهم ما له علاقة بقضيتنا منها:

-رفض النظر الاقتصادية للغة العربية، انطلاقاً من أنها من المفترض أن تُخدم وتؤدي رسالتها دون مقابل، مكثفين بقيمتها الدينية والثقافية.

-انخفاض القيمة الاقتصادية للغة العربية في السوق الدولية في مقابل الحاجة الماسة إلى موارد مالية ونفقات لبناء مشروعات وبرامج في المجال.

-الفاقد المادي والبشري الذي يصاحب تعليم اللغة العربية؛ سواء كانت لغة أم أم لغة ثانية، مما يعد هدراً مؤثراً في جودة التعليم وعوائده الاقتصادية في السعودية تحديداً.

على الرغم من كل هذه التحديات وغيرها مما لم تشر إليه الورقة، فإن هناك مقومات وعوامل تجعل الاستثمار في اللغة العربية في السعودية محفزاً وجاذباً لتحقيق حراك اقتصادي، من هذه المقومات:

-القيمة الدينية والثقافية للغة العربية؛ لكونها لغة القرآن، وما تحمله من ثراء وجماليات يُطرب لها.

[1] المحمود. (2018). التخطيط اللغوي الاقتصادي: رؤية نحو العربية، ص 56.



-العلاقة الوثيقة بين اللغة والاقتصاد؛ إذ يثبت لنا التاريخ أن لأسواق العرب التجارية قديماً دوراً كبيراً في تنمية وثراء اللغة العربية لفظياً ودلالياً.

-حجم الجماعات اللغوية التي تتحدث بالعربية لغة ثانية يعد عاملاً مهماً ومحفزاً للنمو الاقتصادي في الصناعات المرتبطة بها.

-النماذج العالمية في القوة الاقتصادية التي تعتمد على الاستثمار في اللغة تعد محفزاً لتبنيها، وتُمثِّلها اللغة الإنجليزية أولاً، والفرنسية ثانياً، ثم تأتي لغات أخرى.

إذ تعد تجربة بريطانيا ريادية في استثمار اللغة الإنجليزية من خلال تعلمها، وبناء المشروعات الضخمة لتحقيق نمو اقتصادي عالٍ داخل بريطانيا وخارجها؛ إذ بلغت قيمة مساهمة قطاع تعليم اللغة الإنجليزية (ELT) نحو 2 مليار جنيه إسترليني، وهذا الرقم من تقرير «PRAGMATIX ADVISORY» وذلك لعام 2024.

-زيادة الطلب على تعلم اللغة العربية من غير العرب لأغراض خاصة: تجارية، وسياسية، وثقافية، واقتصادية... وغيرها؛ إذ تتوافر الكثير من الفرص في هذه المجالات في السعودية، مع هذا التطور المتسارع والانفتاح العالمي.

-ما تملكه السعودية من مقومات تعليمية ذات قيمة عالية في المجال، من مواد تعليمية متنوعة تقنية وغيرها، وكفاءات بشرية مؤهلة متخصصة في المجال، وبيئات تعليمية عالية الجودة.

كل ذلك نقف عليه، ونباهي به العالم؛ إذ قفزت السعودية قفزات نوعية في مجال تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها بجهود ضخمة تبذلها الحكومة، وتحتمل التكاليف الباهظة من خلال:

-تأسيس معاهد تعليم اللغة العربية في كثير من الجامعات السعودية، وتقديم منح مجانية تتكفل بها الدولة، وتتفق عليها الكثير.

-إنشاء مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، الذي يبذل جهوداً ويسعى لتقديم مشروعات ومبادرات لخدمة اللغة العربية.

لكن هذه الجهود من قبل وزارتي التعليم والثقافة، هل استثمرت بما يحقق عوائد اقتصادية نظير العوائد التي تجنيها الدول في تعليم لغاتها؟ - وكما ذكرنا سابقاً لدينا نموذجان عالميان حريٌّ بنا أن نفتدي بهما - ولعلي هنا أعطي أمثلة لمجالات وفرص استثمارية يمكن العمل عليها؛ لتحقيق اللغة العربية لدينا عوائد اقتصادية عالية القيمة، من شأنها - أيضاً - أن ترتقي بمكانتها، وتوسع رقعة استعمالها، وديمومة الطلب عليها تعليمًا وتعلُّماً، وذلك في مجال تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها؛ إذ يعد هذا المجال سوقاً ضخمة، لها قيمتها التبادلية العالمية، إذ تمثل اللغة العربية مرجعية لأكثر من مليار مسلم غير عربي، ويتحدث بها ما يقارب 450 مليون شخص، كل ذلك عوامل تزيد من فرص الاستثمار فيها؛ لتحويلها إلى قوة اقتصادية مستدامة.



ملتقى أسبار
Asbar Council
(نادي تفكير)

صناعة تعليم العربية للناطقين بغيرها: أبعادها الاقتصادية والحضارية



هذا المجال من الممكن الاستثمار فيه داخل السعودية وخارجها، وذلك يتم من خلال:

2 إعداد برامج تدريبية لتعليم العربية؛ تشمل حقائب تدريبية ومدربين مؤهلين بما يواكب العصر؛ مادناً، وعرضاً، ووسيلة، والمؤكد أن السعودية بمعاهدها تملك الكفاءات العالية لبناء هذه المنصات والبرامج التدريبية، تحتاج فقط لقدرات تسويقية؛ لتحقيق استثمارات تتواءم مع رؤية السعودية، ومركزها الرئيس: اقتصاد مزدهر.



1 بناء منصات رقمية وتطبيقات إلكترونية تفاعلية عالية المعايير لتعليم العربية للناطقين بغيرها، وعقد الشراكات مع المنصات العالمية ذات الاختصاص في المجال.



4 عقد الشراكات مع الشركات الأجنبية في السعودية؛ لتقديم برامج لتعليم العاملين فيها العربية لأغراض خاصة حسب مجال هذه الشركات، ومثل ذلك مع السفارات الأجنبية لتقديم برامج دبلوماسية وتواصلية وغيرها.



3 استثمار البرامج والدورات التعليمية المعتمدة في معاهد ومراكز ومؤسسات تعليم اللغة العربية في الجامعات السعودية، ومجمع الملك سلمان العالمي، وتقديمها مقابل رسوم مدفوعة واشتراكات، والأهم من ذلك كله تسويقها للدول ذات الاحتياج التي تملك لقتصاداً قوياً. وهذا لا يعني إلغاء المنح المجانية التي تقدمها السعودية، وذلك لأهميتها في نشر العربية، وتحقيق التواصل الثقافي، وبناء العلاقات الدبلوماسية وغيرها.



6 فتح مسارات لدراسات بيئية في الجامعات السعودية؛ تجمع اللغة العربية مع الاقتصاد والتقنية والتسويق وغيرها؛ لتدريس نظريات اقتصاديات اللغة بشكل عام، والعربية بشكل خاص، وما يندرج تحتها من دراسات الجدوى الاقتصادية للمنح وعوائدها، وللمشروعات اللغوية وسبل تسويقها، ووسائل جذب الكفاءات البشرية المستقبلية لسوق العمل السعودي؛ لتحقيق اقتصاد مزدهر للدولة.



5 تفعيل مذكرات التفاهم والاتفاقيات التي تعقدتها الحكومة السعودية مع الدول غير العربية، سواء كانت هذه المذكرات مع حكومات أو منظمات وهيئات عالمية، واستثمار البنود التي ترتبط بالتعليم والتواصل؛ لتكون مدخلاً لبناء مشروعات لتعليم العربية لمواطني هذه الدول.



7 إنشاء كرسي بحثي خاص بمجال (اقتصاديات اللغة العربية)، يكون تحت مظلة إحدى الجامعات السعودية بالشراكة مع مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، أو جهات أخرى من القطاع الخاص ذات علاقة واهتمام بالمجال.





ثانيًا: البعد الحضاري:

لا شك أن العلاقة بين تعلم اللغة والثقافة تعد علاقة تبادلية متكاملة، ومتعلم اللغة العربية الذي يتفاعل مع السياقات الثقافية لهذه اللغة يكتسب مهارات عالية في التواصل، ويتبنى صورًا من هذه الثقافة الجديدة؛ ليكون هوية ثقافية هجينة أو تداخلية؛ لذا كان من المهم جدًا دمج الثقافة في العملية التعليمية في معاهد تعليم اللغة العربية، والمراد هنا: الثقافة الإسلامية والعربية والسعودية؛ لتهيئة هؤلاء الطلاب الدوليين ممن يتعلمون اللغة العربية في السعودية ليُسكّلوا قوة ناعمة لها، تستوعب ثقافتها وتوجهاتها، وتعزز الصورة الإيجابية عنها.

وفي ضوء هذه القضية يعد هؤلاء الطلاب مقومًا مهمًا من مقومات القوة الناعمة للسعودية، يمثل ذلك طلاب المنح الذين يدرسون اللغة العربية؛ لينطلقوا لاستكمال تعليمهم الجامعي في تخصصات مختلفة حسب ما يقره النظام، ولتتحقق الأهداف التي توائم مرتكزات رؤية 2030 ومستهدفاتها أقدم عددًا من التوصيات ليكون تعليم اللغة العربية في السعودية ذا تأثير ثقافي، من هذه التوصيات:

1. استقطاب الطلبة المتميزين علميًا وفكريًا ومهاريًا، مع الحرص على الشخصيات الاعتبارية المؤثرة التي يُرتأى أنها قادرة على إحداث الأثر العلمي والثقافي بعد تخرجها، وذلك على غرار شروط الحصول على المنح الدولية التي تقدمها بعض الجهات العالمية، وحرصها على المدخلات التعليمية المتميزة، منها: منحة الحكومة اليابانية (MEXT)، ومنح (DAAD) لدراسة اللغة الألمانية، ومنح الحكومة الصينية (GSC)، ومنح معهد كونفوشيوس، وغيرها كثير. وذلك تحقيقًا لأهداف المنح الدراسية التي أقرتها هيئة الخبراء في مجلس الوزراء عام 1431هـ....

2. إعادة النظر في توصيفات المقررات الموجهة للطلاب الدوليين، وتفعيل برامج الانغماس الثقافي، ودمج مواد ثقافية تفتح الآفاق الفكرية على ما تعيشه السعودية اليوم في ظل رؤيتها الطموح من تطور متسارع في مجالات متنوعة، وتقف على الشبهات التي تطال السعودية من قبل أعدائها، وتوضح حقيقة هذه الشبهات، وتصدها، ولعل هذا من الممكن تحقيقه من خلال إنشاء وحدات أو مراكز لدعم هذا التبادل الثقافي، والأهداف المراد تحقيقها من استقطاب هؤلاء الطلاب.

3. دراسة الأثر، وتقييم مخرجات طلاب المنح بعد عودتهم لبلادهم، وهل حققوا ما تسعى الدولة إليه ثقافيًا وسياسيًا؟ ولعل ذلك يمكن متابعته من خلال بناء شبكة أو رابطة للخريجين على غرار ما تقدمه كثير من الجامعات العالمية المرموقة.



ختامًا:

إن الحاجة ماسة في يومنا هذا، وفي ظل هذه الظروف الراهنة، وضعف عوائد المجال على الدولة: ثقافيًا، واقتصاديًا، ودبلوماسيًا؛ لبناء خطة استراتيجية وطنية متكاملة، يشارك فيها عدد من قطاعات الدولة.

تشمل الخطة الاستقطاب، وضوابطه، وصور استثماره، وإجراءاته، من خلال بناء نموذج متوازن بين الكم والنوع، وتستوعب الخطة البرامج المقررة التي تحمل هوية ثقافية واضحة تجمع العمق الديني والثقافي والقوة الاقتصادية الصاعدة، وتبني تبادلاً ثقافياً ممزوجاً بتعزيز الصورة الإيجابية للمملكة، مع الأخذ في الاعتبار القيمة الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة لهذه البرامج، وفرص الاستثمار لهذه البرامج، وتنتهي هذه الخطة ببناء نماذج واستطلاعات وتحليلات دقيقة للآثار التي تحققها صناعة تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها: تعليميًا، وثقافيًا، واقتصاديًا، ودبلوماسيًا.



• التعقيب الثاني: أ.د. أحمد الخطيب

يمكن فهم القيمة الاقتصادية لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها من منظور الاستثمار في رأس المال البشري؛ إذ يخصص الفرد وقتاً وجهداً وموارد لاكتساب كفاءة لغوية يُتوقع أن توسّع قدرته على الوصول إلى المعرفة والفرص المهنية والأسواق. وتتحدد قيمة هذه الكفاءة بمدى استخدامها في أنشطة تحقق منفعة فعلية للفرد أو المؤسسة. ومن هذا المنطلق، يمكن التمييز بين العائد المباشر لصناعة تعليم العربية، المتمثل في إيرادات البرامج والخدمات التعليمية والإنفاق المصاحب لها، والعائد الناتج عن توظيف العربية بعد تعلمها في العمل والإنتاج والتبادل المعرفي والتجاري والدبلوماسي وغير ذلك.

ويركز هذا التعقيب على محاور عملية ذات صلة:

1. بناء سلسلة قيمة اقتصادية متكاملة لتعليم العربية كلغة أجنبية.

ينبغي النظر إلى تعليم العربية بوصفه قطاعاً يمكن أن تنشأ حوله سلسلة واسعة من المنتجات والخدمات، تشمل المعاهد والبرامج التعليمية والمنصات الرقمية والمحتوى والاختبارات والشهادات وإعداد المعلمين والتقنيات التعليمية والاستشارات والسياحة التعليمية والثقافية. ويوجد بعضها الآن، وهو في تزايد مستمر، ولكن من المهم معرفة كيف يمكن تحويل هذه المكونات المتفرقة إلى سوق متكاملة لتعليم العربية تستقطب الاستثمار وتدعم الابتكار وتخلق منتجات عربية قابلة للتوسع عالمياً.

2. ربط تعلم العربية بالقيمة المهنية وسوق العمل.

من أهم فرص تطوير هذه الصناعة الانتقال من العربية العامة فقط إلى العربية للأغراض المهنية والمتخصصة كما هو الحال في عدد من اللغات الشائعة في العالم. فالدبلوماسي والباحث والإعلامي والمستثمر في قطاعات السياحة والطيران والأعمال والعلاقات الدولية ممن ليسوا ناطقين بالعربية لديهم احتياجات لغوية عربية مختلفة. ومن ثم يمكن تطوير مسارات متخصصة مثل العربية للأعمال والعربية للدبلوماسية والعربية للسياحة والضيافة والعربية للإعلام والعلاقات الدولية. وهذا يحول الكفاءة في العربية إلى استثمار في رأس المال البشري ذي قيمة مهنية واقتصادية.



3. تحويل المملكة إلى وجهة عالمية لتعلم العربية.

تمتلك المملكة مقومات لغوية وثقافية وتاريخية واقتصادية تسمح ببناء تجربة متكاملة للمتعلم الدولي للغة العربية لا تقتصر على قاعة الدراسة. ويمكن تطوير نموذج يجمع بين تعلم العربية والانغماس الثقافي والزيارات المؤسسية والتعرف على المجتمع السعودي والبرامج الصيفية والتدريب المهني وزيارة الأسر السعودية. ويجدر بنا ذكر ما يقوم به مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية من جهود كبيرة وعظيمة في هذا المجال، والذي ما زال يحتاج إلى مزيد من المبادرات المؤسسية ليصبح تعليم العربية جزءًا من السياحة التعليمية والاقتصاد الثقافي بحيث يأتي المتعلم إلى المملكة لتعلم اللغة والعيش في سياقها الثقافي والاجتماعي وكذلك يستفيد المقيم من التعرض لهذه الخبرات.

4. تحويل متعلم العربية إلى شريك في التواصل الحضاري.

القيمة الحضارية لتعليم العربية للناطقين بغيرها لا تنتهي عند اكتساب اللغة. فالمتعلم الذي يدرس العربية ويعيش تجربتها الثقافية يمكن أن يصبح باحثًا أو دبلوماسيًا أو إعلاميًا أو أكاديميًا أو رائد أعمال مما يمكنه من الفهم العميق للمملكة وتكوين الصورة الذهنية الصحيحة. ولذلك ينبغي التفكير في بناء شبكات ورابطات عالمية لخريجي برامج تعليم العربية داخل الجامعات والمعاهد السعودية والمحافظات على ارتباطهم بالمملكة من خلال برامج الزمالة والتبادل والمنصات المهنية والثقافية التي كانوا جزءًا منها. وهنا تتحول اللغة من أداة تواصل إلى وسيلة لبناء علاقات وشبكات معرفية وحضارية طويلة المدى تكون ذات أثر ممتد.



وما دام الحديث عن الصناعة فحري بنا أن نركز على الجانب التطبيقي وما من شأنه تحويل هذه الأفكار إلى مشروعات ذات أبعاد تطبيقية وواقع عملي، وهنا أقترح أن تتحول الفكرة إلى حزمة مشاريع محددة:

- تكوين مرصد اقتصاد تعليم العربية لمعرفة حجم الصناعة نفسها، ويشمل ذلك: عدد المتعلمين واحتياجاتهم، والوظائف المرتبطة بالعربية، وحجم سوق المحتوى والتقنيات، ومواقع الفرص الاستثمارية. ويمكن للمرصد أن يصدر تقريرًا سنويًا ويقدم بياناته للمستثمرين والجامعات وصناع القرار.
- التأسيس لزمالة اللغة العربية والتواصل الحضاري بهدف تأسيس شبكة دولية من المختصين حول العالم ممن يتحدثون العربية ولديهم تجربة مباشرة في المملكة.
- إنشاء مزيد من المسرّعات المختصة في تقنيات تعليم العربية كلغة أجنبية.
- إنشاء منصة رقمية موحدة تجمع كافة البرامج والمنح والمحتوى المتخصص والاختبارات اللغوية والتجارب الثقافية المحلية.
- التأسيس لأكاديمية مهنية لتعليم العربية للناطقين بغيرها.



• التعقيب الثالث: أ. فائزة العجزوش

أستهل التعقيب بأن أعرب عن تأييدي لكاتب الورقة في تشخيصه للمحاور الرئيسية التالية:

1. تأصيل ابن خلدون لفكرة «الصناعة»

فالكاتب وُفق في توظيف أطروحة ابن خلدون في «الصنائع» وتسخيرها لخدمة تعليم العربية للناطقين بغيرها، فالصناعة - كما أشار - لا تتحقق إلا بالتكرار والممارسة حتى تصبح «ملكة راسخة». وهذا يؤكد أن تعليم العربية ليس مجرد نقل معرفة فحسب؛ بل صناعة مهارات وسلوكيات تحتاج إلى زمن طويل، وجماعات وظيفية تتقن أسرارها وتتوارثها.

2. البعد التخطيطي الاستراتيجي

حيث أنفق كلاً مع ضرورة تبني «التخطيط اللغوي» كأداة منهجية لبناء هذه الصناعة؛ فعلى الرغم من امتلاك المملكة مقومات هائلة، فإن غياب التخطيط الاستراتيجي الشامل قد يؤدي إلى تشتت الجهود وضياح الفرص. لذلك فإن الدعوة إلى «نموذج تخطيطي تفاعلي تكاملي» يربط بين السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي والتنفيذ والمتابعة هو طرح علمي سديد.

3. التشخيص الدقيق للواقع السعودي والطلب العالمي المتنامي

فالتشخيص الدقيق في الورقة للواقع السعودي يكشف عن مقومات تنافسية وفرص واعدة في صناعة تعليم العربية، وتنامي الطلب العالمي على تعلّمها، وهو ما يجعل المملكة مؤهلة لأن تكون في موقع الريادة العالمية إذا حوّلت هذه المقومات إلى منظومة صناعية متكاملة تنافسية، تؤهلها لتقديم هذه الخدمات بأعلى مستويات الجودة. وهذا يفتح آفاقاً واسعة للاستثمار في هذه الصناعة، ليس فقط اقتصادياً بل حضارياً. وما أوضحت الورقة من نقاط الضعف وتهديدات البيئة الخارجية يكشف أن المشكلة ليست في الطلب على تعلم العربية؛ فالطلب العالمي يتنامى. إذن فالمشكلة ليست في السوق، بل في قدرتنا على تنظيم أنفسنا لالتقاط هذا السوق.

ومن هذا المنطلق، فإن الرأي الذي أتينا به هو: نحن لا نحتاج إلى مزيد من الحماس للعربية، بل نحتاج إلى هندسة سياسات تحوّل هذا الحماس إلى صناعة.



العربية: من تكلفة إلى فرصة... رؤيتان لصناعة وطنية

تتضافر الورقة الرئيسة مع ما طرحته في قضية سابقة (كتبتها بعنوان: «البعد الاقتصادي للغة العربية والسياسة اللغوية في المملكة»، ونُشرت في التقرير الشهري (70) لملتقى أسبار في ديسمبر 2020)، في رؤية واحدة متكاملة - تخدم موضوع القضية الأساسي، وهو: إدراج تعليم العربية للناطقين بغيرها ضمن صناعة وطنية ذات بعدين حضاري واقتصادي -، جوهرها أن اللغة ليست أداة تواصل فحسب، بل هي كما تم التأكيد «هوية ناطقة»، وهي في الوقت ذاته، كما أوضحت في قضيتي، «سلعة اقتصادية» و«أصل غير مادي» و«رأسمال بشري واجتماعي»، وتخلق «قيمة اقتصادية». فكلنا انطلق من رفض الحصر الثقافي/التعليمي للغة، والنظر إلى اللغة العربية بوصفها عبئاً مالياً أو مادة تعليمية هامشية، وتوسيع دائرة النظر لتشمل البعد الاقتصادي والتنموي.

وفي حين استندت الورقة إلى نظرية ابن خلدون في الصنائع لجعل تعليم العربية لغير الناطقين بها صناعة تقوم على المعلم الخبير، والممارسة، والملكة الراسخة، ودعم الدولة بوصفها السوق الأعظم، بما يحوّل هذا التعليم إلى صناعة قادرة على أن تدّر «عائدًا حضاريًا» و«عائدًا اقتصاديًا» في آنٍ واحد، فقد نوّهت في قضيتي إلى أن البعد الاقتصادي للغة لا يزال منسيًا وغير مطبق، وإلى مفارقة كبرى: أننا ما زلنا «نصرف على العربية بدءًا من أن نستثمر فيها»، مع أن اللغة تعتبر سلعة اقتصادية ذات قيمة مضافة في التعاملات والأسواق والصناعات الإبداعية. كما أن التخطيط اللغوي في العالم العربي لم يستثمر «فن التخطيط اللغوي التنموي» كما ينبغي. وأكدت على أن ما ينقص هو تفعيل البعد الاقتصادي عمليًا في السياق السعودي، عبر: -إنشاء حساب اقتصادي للغة العربية يقيس مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي. -تحويل الإنفاق على العربية من «صرف» إلى «استثمار» بعوائد قابلة للقياس. -دمج البعد اللغوي في الخطط التنموية والاقتصادية للدولة، وليس فقط في الخطط الثقافية والتعليمية. -ربط سياسات اللغة بسوق العمل والصناعات الإبداعية والتقنية.



من منطلق اتفاقنا على أن التخطيط اللغوي لا يمكن أن يكون معزولاً عن التخطيط الاقتصادي والتنموي، وأن اللغة أصل استثماري، لا عبئاً مالياً، وتؤكدنا أن الدولة هي المحرك الرئيسي لصناعة تعليم العربية، سواء عبر التمويل أو التشريع أو التخطيط، وأن العائد منها قابل للقياس والتخطيط، تتجلى إمكانية توحيد الأهداف المشتركة بين المقاربتين في بوتقة استراتيجية واحدة، تقوم على ثلاثة التقلات كبرى:

ثلاثة انتقالات كبرى

3



ثالثاً:

تجاوز الخطاب الدفاعي عن الهوية إلى مشروع تنموي حضاري اقتصادي متكامل.

2



ثانياً:

نقلها من مادة تعليمية هامشية إلى صناعة وطنية تنافسية.

1



أولاً:

تحويل اللغة العربية من عبء مالي إلى أصل استثماري منتج.

تخطيط لغوي اقتصادي شامل

يربط السياسة اللغوية بالتخطيط التربوي والاسواق الاستثمار التقني، ويجعل من رؤية 2030 إطاراً جامعاً له؛ بحيث تصبح العربية كما تمت الإشارة «ضمن ما يُميّز المتن التنموي» لا مجرد إضافة هامشية إليه، وكما أوضحت - في قضيتي - تصبح «قيمة اقتصادية مضافة» في التعاملات والأسواق والصناعات الإبداعية.



اقتصاد المعرفة

وهكذا، يغدو التقاء الرؤيتين ضرورة استراتيجية لبناء «اقتصاد المعرفة» الذي لا تقوم له قائمة إلا بلغة حية منتجة ومستثمرة؛ إذ يمكن أن نصنع تخطيطاً لغوياً اقتصادياً متكاملاً يحول العربية من لغة نتحدث عنها دفاعاً إلى لغة نستثمر فيها وننتج بها المعرفة والثروة.



والبداية لن تكون من مبادرات جزئية، بل من إقرار وطني بأن العربية ليست تكلفة، بل فرصة؛ وليست ملفاً ثقافياً منفصلاً، بل صناعة معرفية واقتصادية تحتاج إلى



مؤشرات أداء



تسويق



تقنية



مناهج



تمويل



هيئة





وإذا كانت هذه الرؤية الاقتصادية الحضارية قد أرسيت الإطار النظري لصناعة تعليم العربية للناطقين بغيرها، فإن السؤال المنهجي الملح الآن هو: كيف تُترجم هذه الرؤية إلى سياسات تنفيذية؟ وهنا يأتي التحليل المدخلي في ضوء السياسة الوطنية للغة العربية (فبراير 2026) ليكون جسراً بين النظرية والتطبيق، وأداة لمساءلة الواقع وقياس الفجوة بين الطموح والإنجاز.

إذا انتقلنا إلى الشكل (1) في الورقة الرئيسية، الموسوم بـ«نموذج تخطيطي تفاعلي مقترح لتخطيط لغوي داعم لتأسيس صناعة تعليم العربية للناطقين بغيرها»، نجد أنه يجسد علاقة دائرية لا خطية بين السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي. فالسياسة تحتل موقع الإطار الأعلى؛ تبلور الرؤية والغايات الكلية، وتحلل البيئة، وتصوغ السياسة ثم تعتمدها. أما التخطيط فيأتي في الحلقة التالية ليمسك الخيط من حيث انتهت السياسة: يحدد القضايا الاستراتيجية، ثم يحلل البيئة تفصيلاً، ثم يبلور الأهداف، ثم يحدد المشاريع والمبادرات، ويضع خطة تنفيذية ومؤشرات أداء، ثم يعيد الربط بين الطرفين عبر التنفيذ والمتابعة والتقييم والمراجعة الاستراتيجية التي تغذي السياسة من جديد.

وهكذا يرسم لنا هذا النموذج إطاراً منهجياً بالغ الأهمية: السياسة اللغوية بوصلة، والتخطيط اللغوي سفينة، ومخرجات التخطيط تعيد رسم البوصلة؛ فالعلاقة بينهما تكاملية ولا مجال للاختيار بينهما.



والقضايا الاستراتيجية هي نقطة التقائهما؛ فبدون تحديد دقيق لها تظل الحلقة مفتوحة، ويظل التنفيذ عرضة للارتجال أو الجمود. وانطلاقاً من السياسة الوطنية للغة العربية التي أُقرت في فبراير 2026، تتكشف 13 قضية استراتيجية متشابكة، تحقق كل منها أحد البعدين الاقتصادي والحضاري أو كليهما، ويمكن إجمالها فيما يلي:

أولاً: القضايا الحضارية

1. الهوية والأمن الثقافي: تمثل صناعة تعليم العربية لغير الناطقين بها أداة للسيادة الثقافية والحفاظ على الهوية. إذ تتحقق الاستراتيجية عبر ترجمة هذا الخطاب السيادي إلى ممارسات مؤسسية ملموسة مع التركيز على حماية الهوية اللغوية؛ فمن يعلم لغته يصون هويته ويبرز قيمتها الحضارية.

2. البحث العلمي: تتعاضد الحاجة إلى بُعد حضاري واقتصادي في آن واحد؛ فلا سبيل لتمكين النشر بالعربية ومواجهة التحديات التي تتعلق ببناء البنية التحتية اللغوية وتحقيق «السيادة المعرفية» إلا من خلال بحث علمي رصين.

3. اللغات الأجنبية: ثمة فجوة لغوية ناتجة عن توسع التعليم الأجنبي والبعثات، مما يبرز الحاجة إلى تعزيز مكانة العربية في التعليم قبل الجامعي وموازنة التوسع في اللغات الأجنبية دون المساس بهوية العربية.

4. الترجمة والتعريب: تُشكّل قضية محورية لتوحيد المصطلحات ورفع جودة الترجمة؛ فالترجمة جسر العبور بين اللغة العربية واللغات الأخرى.

ثانياً: القضايا الاقتصادية والتنموية

1. اقتصاد اللغة: بوصفه جوهر البعد الاقتصادي؛ يقتضي الأمر تحويل تعليم العربية للناطقين بغيرها إلى استثمار وطني بعوائد قابلة للقياس، لا مجرد نفقة تعليمية.

2. القطاع الخاص: يمثل المحرك الاقتصادي للصناعة؛ فلا يمكن أن تستمر الصناعة دون شراكة فاعلة معه، وبدونه يبقى التمويل محدوداً.

3. الإعلام: تبرز الحاجة إلى رفع جودة الاستخدام اللغوي وتوفير المحتوى بالعربية أو ترجمته؛ فجودة المحتوى الإعلامي تعكس جودة تعليم العربية وتصنع الصورة الذهنية بوصفها بعداً حضارياً تسويقياً.



ثالثاً: القضايا التعليمية والتقنية

1. التعليم: يقتضي المقام أن تُعتمد العربية ركيزة أساسية في كل المراحل، مع موازنة مدروسة مع الإنجليزية وتدريب المعلمين وتطوير المناهج؛ فبدون تعليم قوي باللغة العربية لا سبيل إلى تصديرها للآخرين.
 2. الفجوة بين السياسة والتطبيق: من أبرز القضايا، وتمثل العقبة الكبرى أمام تحويل الصناعة من رؤية إلى واقع؛ فبدون متابعة وتقييم تبقى السياسة حبرا على ورق.
 3. اختلاف اللهجات: يُعد تحدياً حضارياً؛ لذا تستلزم الاستراتيجية مقارنة تصون الفصحى وتستوعب تعدد اللهجات الواسع في المملكة؛ إذ إن المتعلم الأجنبي يحتاج إلى فهم الفصحى مع التفاعل مع اللهجات المختلفة.
 4. الرقمنة والذكاء الاصطناعي: يفرض الواقع إنشاء مدونات لغوية وتطوير نماذج ذكاء اصطناعي تفهم العربية بلهجاتها المختلفة.
 5. تعليم العربية للناطقين بغيرها: يمثل جوهر القضية المحورية ببعديها الاقتصادي (الاستثمار) والحضاري (القوة الناعمة)؛ مما يستوجب طرحه قضية استراتيجية تستهدف جذب المتعلمين وتفعيل القوة الناعمة.
 6. المشهد اللغوي العام: تستدعي الحاجة فرض العربية في اللوحات والإعلانات والتغلب على التحديات التطبيقية المرتبطة بالالتزام الفعلي؛ إذ تعد البيئة اللغوية الحاضنة المختبر الطبيعي لتعليم العربية بوصفه بعداً حضارياً تطبيقياً.
- ومن هنا، تُعد هذه القضايا مجتمعة تجسيداً عملياً لمرحلة تحديد القضايا الاستراتيجية، وجسراً يعبر من الاعتماد الرسمي للسياسة اللغوية إلى التخطيط التنفيذي، ومدخلاً يضمن ألا تبقى السياسة نصاً معلقاً، وألا يتحول التخطيط إلى جزر معزولة. فالبعد الحضاري يحيلنا إلى قضايا الهوية والأمن الثقافي، والإعلام، والبحث العلمي، والترجمة والتعريب، وتنوع اللهجات، وتعليم العربية للناطقين بغيرها كقوة ناعمة. أما البعد الاقتصادي فيحيلنا إلى قضايا اقتصاد اللغة، والاستثمار اللغوي، والرقمنة والذكاء الاصطناعي، والتمويل المستدام، وسوق العمل، والصناعات الإبداعية. ولا يصح الفصل بين هذه القضايا؛ فجميعها متداخلة ومتقاطعة، تتشابك فيها الحضارة بالاقتصاد، والهوية بالتنمية، واللغة بالثروة.



آليات مقترحة لمواجهة نقاط الضعف والتهديدات

يحسب لكاتب الورقة جرأته العلمية في تشخيص نقاط الضعف والتهديدات؛ فالشكل (2) لم يقتصر على قراءة بيئة تعليم العربية للناطقين بغيرها، بل دفعنا إلى تجاوز التشخيص نحو التغيير. والتغلب على هذه النقاط ومواجهة تلك التهديدات لا يتحقق بجهود متفرقة بل بمنظومة متكاملة تربط التنظيم بالإنسان والمعرفة بالتسويق، في إطار تمويل مستدام وصورة حضارية جاذبة. واستنادًا إلى الورقة، نضع الآليات التالية في صورة منظومة علاجية شاملة تقوم على أربع ركائز متكاملة:

- ركيزة تنظيمية تبني الهيئة والسياسة والحوكمة
- ركيزة بشرية تؤهل المعلم وتصنع الأكاديمية
- ركيزة معرفية تطور المنهج وتدعم البحث والتقنية
- ركيزة تسويقية تبني العلامة وتفتح الأسواق وتصنع الصورة الحضارية.

ونطمح أن تتكامل الركائز الأربع، فتصنع صناعةً حقيقية قادرة على تحويل نقاط الضعف إلى مواطن قوة، ومواجهة التهديدات بسياسات استباقية مدروسة.

وتبقى هذه الركائز مرهونة بعاملين حاسمين: تمويل مستدام لا يعتمد على المبادرات التطوعية، وقياس وطني يقيس الأثر لا الجهد.



صناعة العربية... أربع ركائز تصنع الفرق

الركيزة	الآليات
الركيزة التنظيمية	بناء سياسة لغوية تنفيذية متكاملة عبر هيئة وطنية مستقلة، ولوائح جودة واعتماد أكاديمي، وربط عملي برؤية 2030 بمؤشرات قابلة للقياس؛ مع تعزيز التنسيق المؤسسي بمنصة وطنية موحدة ومذكرات تفاهم بين الجهات، ومجلس استشاري دولي.
الركيزة البشرية	تطوير الكوادر بإطلاق برامج ماجستير ودكتوراه متخصصة، وإنشاء أكاديمية وطنية لتأهيل المعلمين؛ مع تدريب عملي إلزامي (TOT) وتدريب مستمر على أحدث الطرائق، والاستفادة من الخبرات الدولية ومراكز تطبيقية وبرامج تبادل معلمين.
الركيزة المعرفية	تُعنى ببناء الأساس العلمي والمعرفي الذي تقوم عليه هذه الصناعة، بحيث تصنع الفرق بين تعليم تقليدي وصناعة معرفية حقيقية قادرة على المنافسة والاستمرار. صناعة قائمة على إنتاج مواد تعليمية متعددة الوسائط (فيديو، صوت، تطبيقات)، ومراعاة الثقافات المختلفة للطلاب الأجانب في تصميم تُستخدم في تطوير المناهج ومعالجة اللغة حاسوبياً. وتطوير (Corpora) المحتوى وبناء مدونات لغوية تطبيقات ذكاء اصطناعي لمعالجة اللغة العربية وتعليمها. وإنشاء منصة وطنية ذكية لتعليم العربية عن بُعد. واستخدام الواقع الافتراضي والمعزز في التعليم اللغوي.
الركيزة التسويقية	بناء علامة تجارية وطنية، حملات تسويق دولية، وقياس أثر الحملات التسويقية. استقطاب الطلاب عبر السفارات والملحقيات، والمشاركة في المعارض؛ مع تحويل المنافسة إلى تكامل، والتميز في مجالات نوعية (العربية لأغراض دينية ودبلوماسية وأعمال). تعزيز الحضور الرقمي، وتنويع أسواق الطلاب وتقديم برامج عن بُعد.

ومضة ختامية

المنطق الاقتصادي الاستراتيجي يؤكد: الإنفاق على العربية إن لم يتحول إلى استثمار بعوائد قابلة للقياس يبقى (عبئاً... لا تنميةً). والمنطق الحضاري الاستراتيجي يؤكد: لا تبنى صناعة بلا بوصلة، ولا ترسم بوصلة بلا سفينة.



٥ المداخلات حول القضية

١. أسس مفاهيمية مثيرة لصناعة تعليم العربية للناطقين بغيرها

أولاً: تعليم العربية بوصفه صناعة مهارية وأساساً اقتصادياً

يمكن النظر إلى تعليم العربية بوصفه «صناعة مهارة» قبل أن يكون بيعاً للخدمة؛ إذ يستند هذا التصور إلى تأكيد ابن خلدون أهمية المعلم الخبير، والتطبيق المتكرر، وتحول المهارة إلى «ملكة راسخة». ويتجسد ذلك في الممارسة داخل السياقات التعليمية والحياتية، وعدم الاكتفاء بمعرفة القواعد أو نقل المعلومات؛ فالنتاج الحقيقي للتعليم هو الكفاءة التي تمكّن المتعلم من استخدام اللغة استخداماً فعلياً. ومن هنا تبدأ صناعة تعليم العربية من تحديد المهارة المستهدفة، وبناء مسار لاكتسابها، وتوفير بيئة لممارستها، ثم تطوير المنتجات والخدمات التي تدعم استمرارها وتوسعها.

ولا يعني النظر إلى العربية بوصفها أصلاً لغوياً وحضارياً واقتصادياً ذا قيمة اختزالها في سلعة، وإنما إدراك إمكاناتها وبناء القدرات التي تحولها إلى منافع للفرد والمجتمع والدولة. فالعربية ليست مجرد موضوع يُعلم، بل مورد يُفكر به، وتُنتج من خلاله المعرفة، ويُتواصل بواسطته، وتكتسب الخبرات من خلاله حضوراً قابلاً للتداول والتطوير. ولذلك فإن امتلاك الأصل اللغوي لا يعني بالضرورة القدرة على استثماره؛ إذ يحتاج ذلك إلى تعليم جيد، وممارسة مستمرة، ومؤسسات كفوءة، ومنتجات تستجيب لحاجات فعلية.

ثانياً: اقتصاد تعليم العربية وحماية اللغة واستدامة مواردها

قد يؤدي عدم الاعتراف بالبعد الاقتصادي للغة إلى إضعاف الثقافة التي يُراد حمايتها؛ فتعليم اللغة وتأليف الكتب وترجمتها وحفظ التراث ونشر المعرفة كلها أعمال تحتاج إلى موارد بشرية ومادية ومؤسسية. ومن ثم، ينبغي التمييز بين إكساب العمل اللغوي والثقافي قيمة اقتصادية وبين اختزال قيمته في المقابل المالي. فالمعلم حين يتقاضى أجراً لا يبيع اللغة، وإنما يقدم خدمة مهنية تتطلب معرفة ومهارة ووقتاً وجهداً، وكذلك تمويل البرامج وتسويقها وتطوير محتواها لا يعني بالضرورة تسليع اللغة، ما دام المقابل مرتبطاً بالخدمة والموارد اللازمة لإنتاجها.

ويمثل الأجر العادل للمعلم أحد عناصر استدامة تعليم العربية؛ لأنه يساعد على استقطاب الكفاءات والمحافظة عليها وتطويرها، وتدريبها على تعليم اللغة الثانية، وإتاحة التفرغ للبحث والتطوير. ويستحق ما يُنسب إلى «المستشرق كريم» من دوره في مصر الإشارة في هذا السياق، إذ يُطرح أن خفض أجر معلم العربية والدين ورفع أجر معلم العلوم أسهم في عزوف المتميزين عن تعلم العربية وتعليمها وإضعاف مكانتها. وبصرف النظر عن الحاجة إلى التحقق التاريخي من تفاصيل هذه الواقعة، فإن دلالتها المطروحة تؤكد أهمية المكانة المهنية والاقتصادية لمعلم اللغة. فالرسالة تحتاج إلى مؤسسة، والمؤسسة تحتاج إلى موارد، والموارد تحتاج إلى نموذج اقتصادي قابل للاستمرار.

ومن ثم، تشمل الاستدامة الاقتصادية توفير الموارد لاستمرار التعليم، ورفع مهنية العاملين، وتطوير المنتجات والمحتوى، وتمويل البحث والتطوير، وإتاحة التقنيات والخدمات اللازمة للوصول إلى المتعلمين. وكلما ارتفعت مهنية الصناعة نشأت وظائف للمعلمين، والمصممين التعليميين، واللغويين، والمترجمين، ومطوري المحتوى والتقنيات التعليمية، وأصبحت العربية مجالاً لإنتاج فرص ومعرفة واستثمار، مع بقاء العوائد الدينية والثقافية والتعليمية والاجتماعية والحضارية جزءاً من قيمتها الكلية.



ثالثاً: بناء منتج تعليمي للناطقين بغير العربية قابل للتطوير

يمثل تعليم العربية للناطقين بغيرها مجالاً لتوسيع منافع اللغة، ويقتضي بناء منتجات تستجيب لاختلاف دوافع المتعلمين واحتياجاتهم؛ فمتعلم العربية للدراسة والبحث لا يحتاج إلى المسار نفسه الذي يحتاج إليه من يتعلمها للعمل أو التواصل أو الاطلاع على الأدب والتراث. ولذلك ينبغي تحديد الغاية التعليمية والمهارة المستهدفة قبل تصميم المنتج.

وتتمثل قيمة المنتج في القدرة التي يكتسبها المتعلم، وليس في عدد الدروس التي يقدمها؛ فقد تكون الغاية إجراء محادثة، أو قراءة نص، أو كتابة رسالة مهنية، أو فهم عرض، أو المشاركة في نقاش. ويتطلب تحقيق ذلك ممارسة متدرجة في سياقات تحاكي الاستخدام الفعلي، من خلال الحوار والمشروعات والمهام المهنية والأنشطة الثقافية، مع تقديم القواعد والمفردات بما يخدم الأداء.

وتتوقف جودة التجربة على المعلم والمحتوى والتقييم والبيئة التعليمية؛ ولذلك تشمل الصناعة إعداد المعلمين، وتصميم المناهج والمحتوى، وتطوير أدوات التقييم، وتوفير البيئات التي تشجع المتعلم على الممارسة. كما ينبغي ربط المنتجات بحجم الطلب وتكلفة تطويرها والوصول إلى المستفيدين واستمرارهم في التعلم، بحيث يستند التوسع إلى احتياجات فعلية وإمكانات اقتصادية قابلة للتحقق. وقدمت مؤسسات سعودية عديدة عبر عدة عقود سلاسل تعليمية متطورة لتعليم العربية للناطقين بغيرها، ويمكن أن تكون هذه السلاسل نواة لتشكيل مناهج تعليمية أقوى وأكمل وأسد، خاصة مع تبني فكرة التكامل في بناء صناعة تعليم على المستوى الوطني، إذ تفعل أفكار التعاون والشاركة بل الاندماج والاستحواذ لتكوين مؤسسات قوية قادرة على تقديم خدمات تعليمية فائقة الجودة.

رابعاً: توسيع القيمة الاقتصادية والثقافية والحضارية للعربية

تمتد قيمة العربية إلى الأدب والفنون والتراث، ولا تقتصر حمايتها على حفظ النصوص والرموز، بل تشمل استمرار القدرة على التعبير بها عن الحياة المعاصرة. ولذلك يمكن توجيه الاستثمار عند بناء البرامج والمناهج التعليمية إلى الكتابة والتحرير والنقد والنشر والترجمة، وإلى المسرح والسينما والأغنية والحكاية والفنون الرقمية، بما يوسع حضور العربية في الإنتاج الثقافي ويخلق مجالات جديدة لاستخدامها. ويحتاج التراث إلى التوثيق والتحقيق والشرح وإعادة التقديم بوسائل تناسب اختلاف الأعمار والمعارف، ويمكن تحويل الحكايات والمخطوطات والموروث الشفهي إلى مواد تعليمية أو أعمال فنية أو محتوى ثقافي، مع الحفاظ على أمانتها وسياقها. كما لا تتعارض قوة العربية مع تعلم اللغات الأخرى أو الترجمة منها وإليها؛ فالاندماج يوسع تداول المعرفة بالعربية والتعريف بإنجازها، ويتيح تطوير تعليمها من خلال الوساطة الثقافية والتبادل المعرفي.



ويمتد الأثر الاقتصادي إلى الترجمة والتحرير والنشر والإعلام والتدريب والإنتاج الإبداعي والخدمات التي تحتاج إلى التواصل الدقيق والمحتوى المتخصص. وفي المجال التقني، يمكن الاستثمار في المحتوى العربي المنظم، وأدوات البحث، والخدمات اللغوية، وواجهات الاستخدام، ووسائل دعم التعلم، بما يعزز حضور العربية في المنصات والخدمات الرقمية. فالقيمة المستقبلية للغة لا ترتبط بعدد المتحدثين بها فقط، وإنما بقدرتها على الحضور في مجالات المعرفة والعمل والتواصل.

وعليه، تقوم صناعة تعليم العربية للناطقين بغيرها على تحويل المهارة اللغوية إلى منتج تعليمي ذي جودة، ثم توسيع استخدامات هذا المنتج وما يرتبط به من محتوى وخدمات ومعرفة. ويتيح ذلك بناء صناعة تجمع بين القيمة التعليمية والاستدامة الاقتصادية والعوائد الاجتماعية والثقافية والحضارية، دون اختزال العربية في بعدها التجاري أو فصل اقتصادها عن وظيفتها اللغوية والحضارية.



• الإطار النظامي والمؤسسي لصناعة تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها في المملكة العربية السعودية

تستند صناعة تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها في المملكة العربية السعودية إلى أساس نظامي ومؤسسي متين، لا يقتصر على الاعتراف بالعربية لغةً رسمية للدولة، بل يمتد إلى التعليم والأنشطة الاقتصادية والحياة المؤسسية، وإلى وجود جامعات ومؤسسات متخصصة يمكن أن تسهم في تطوير تعليمها ونشرها. ومن ثم، لا تحتاج هذه الصناعة إلى تأسيس مكانة جديدة للعربية، وإنما إلى تفعيل المكانة القائمة وتحويلها إلى برامج ومعايير ومنتجات تعليمية قابلة للتوسع والاستدامة، وربطها بالفرص التعليمية والاقتصادية والثقافية والحضارية.

أولاً: الأساس النظامي ومكانة العربية في البيئة التعليمية والاقتصادية

نص النظام الأساسي للحكم في المادة الأولى على أن المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية، وأن لغتها هي اللغة العربية، بما يؤسس لمكانتها الرسمية وارتباطها بالهوية العربية والإسلامية للدولة. وتتأكد هذه المكانة في نظام التعليم الجديد، الذي نصت المادة الخامسة منه على أن اللغة العربية هي اللغة الأساس للتعليم العام، مع جواز التعليم بلغة إضافية وفق الضوابط المقررة. ويوفر ذلك أساساً لتطوير برامج متخصصة للناطقين بغير العربية لأغراض الدراسة والبحث والعمل والتواصل والتعرف إلى الثقافة والتراث، مع ربط التعلم بالاستخدام الفعلي داخل المجتمع والمؤسسات.

ويمتد حضور العربية إلى البيئة التجارية من خلال نظام الأسماء التجارية، الذي ينظم تكوين الاسم التجاري باستخدام ألفاظ عربية أو معربة أو حروف وأرقام عربية، مع تنظيم استخدام غير العربية وفق أحكام اللائحة. ويعكس ذلك حضور العربية في البيئة النظامية للنشاط الاقتصادي، ويمكن الاستفادة منه في تطوير تعليم العربية للأغراض المهنية والتجارية، بما يشمل المراسلات والتعاملات المؤسسية والخدمات والتواصل في بيئة العمل.

وينبغي التمييز بين الإطار النظامي وبعض الممارسات المخالفة له؛ فمخالفة بعض الضوابط، مثل الضوابط المتعلقة باللوحات التجارية، لا تعني غياب التنظيم، وإنما تتصل بالتطبيق والرقابة والتصحيح والجزاء. ومن ثم، يتمثل التحدي في تفعيل الأنظمة القائمة وتحويلها إلى ممارسات تعليمية ومؤسسية واضحة.

ثانياً: البنية المؤسسية وتوسيع تعليم العربية محلياً ودولياً

تمثل الجامعات السعودية والمؤسسات المتخصصة الأساس التنفيذي لتطوير صناعة تعليم العربية؛ فالجامعات بما تمتلكه من كليات وأقسام للغة العربية واللغات والترجمة وكفاءات أكاديمية تستطيع إعداد المعلمين، وتطوير المناهج والمحتوى، وبناء أدوات التقويم والبرامج التدريبية، وتأهيل الطلبة للمشاركة في تعليم العربية للناطقين بغيرها. كما يمكن للمؤسسات المتخصصة دعم البحث العلمي والمعايير المهنية وتطوير المحتوى، بما يساعد على توحيد الجهود والاستفادة من الخبرات المتراكمة بدل تكرار المبادرات.



ويمكن الاستفادة من النماذج الدولية للمراكز الثقافية، مثل المركز الثقافي الفرنسي، والمركز الثقافي البريطاني، ومعهد جوته الألماني، ومعهد الملك سيجونج الكوري، ومعهد كونفوشيوس الصيني، في الجمع بين تعليم اللغة ونشر الثقافة ضمن حضور مؤسسي خارج الدولة. وفي السياق السعودي، يمكن بحث إنشاء مراكز ثقافية في العواصم والمدن العالمية الكبرى، بإشراف حكومي وبالتعاون مع الجامعات السعودية، لتقديم العربية والثقافة السعودية، وإتاحة فرص تدريب لطلبة اللغة والترجمة، والاستفادة من خبرات الملحقيات الثقافية ومعاهد تعليم العربية التابعة للجامعات السعودية في الخارج.

ويمكن لهذه المراكز أن تقدم برامج تجمع بين تعليم اللغة والتعريف بالتاريخ والتراث والثقافة والمجتمع السعودي، بما يجعل تعلم العربية مرتبطًا بسياقها الحضاري ويعزز التبادل الثقافي. ويتطلب ذلك مراعاة اختصاصات البعثات الدبلوماسية والملحقيات الثقافية والأطر النظامية والاتفاقيات الدولية المنظمة لعملها، مع وضوح الأدوار وآليات التنسيق.

ويرتبط نجاح هذا التوسع بالحضور الفعلي للعربية داخل المملكة؛ إذ يحتاج المتعلم إلى فرص لاستخدامها في المؤسسات والخدمات والتواصل اليومي، وقد يؤدي شيوع الإنجليزية في بعض البيئات المهنية والإعلامية أو في أسماء بعض المشروعات والأماكن إلى تقليل فرص الاحتكاك الطبيعي بالعربية. لذلك، يقتضي تطوير الصناعة تكامل الجامعات والمؤسسات المتخصصة والمراكز الثقافية والبرامج الخارجية، مع تعزيز حضور العربية في البيئة المحلية، بما يحول مكانتها النظامية والثقافية إلى منظومة تعليمية قابلة للتوسع والاستدامة، تجمع بين الأهداف التعليمية والثقافية والحضارية والإمكانات الاقتصادية.



• بناء صناعة تعليم العربية للناطقين بغيرها: الدور المؤسسي لمجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية وأفاق المستقبل

يمثل الدور المؤسسي لمجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية مدخلاً مهماً لاستكشاف مقومات بناء صناعة متكاملة لتعليم العربية للناطقين بغيرها، من خلال ما يقدمه من مبادرات ومسارات تتصل باقتصاديات اللغة، والاحتياجات المهنية وسوق العمل، والانغماس اللغوي والثقافي، والصناعات الثقافية والإبداعية، والتقنيات والاقتصاد الرقمي. ولا تقتصر أهمية هذه الإسهامات على تنوع البرامج والمبادرات، وإنما تمتد إلى ما تتيحه من إمكانات لبناء مكونات مترابطة للصناعة التعليمية، تجمع بين تطوير المنتجات التعليمية، وتنويع مجالات الاستخدام، وتوسيع نطاق الوصول إلى المتعلمين، وتعزيز التكامل بين اللغة والثقافة والمهن والتقنية. ومن هذا المنطلق، يبرز دور المجمع بوصفه أحد المكونات المؤسسية القادرة على الإسهام في الانتقال من المبادرات المتخصصة والمتفرقة إلى مسارات أكثر تكاملاً وقابلية للتوسع والاستدامة، تستثمر مكانة اللغة العربية وتنوع احتياجات متعلميها، وتدعم عوائدها التعليمية والاقتصادية والثقافية والحضارية، بما يفتح آفاقاً مستقبلية لتطوير صناعة عربية أكثر تنظيماً واتساعاً وقدرة على الحضور محلياً ودولياً.

أولاً: اقتصاديات اللغة وتطوير العربية للأغراض المهنية والمتخصصة

يوفر مؤشر اللغة العربية الذي طوره مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية أساساً مهماً لتطوير قياس القيمة الاقتصادية للغة، من خلال تضمينه نطاقاً لاقتصاديات اللغة يتناول تعليم العربية لغة ثانية، والعائد المادي المرتبط بها، والعلاقة بين الكفاءة اللغوية وفرص العمل والتطور المهني. وتكمن أهمية هذا المسار في الانتقال من تناول القيمة الاقتصادية للعربية بوصفها مفهوماً عاماً إلى تطوير مؤشرات يمكن قياسها ومتابعتها، بما يدعم تقدير حجم السوق والعوائد، ويربط السياسات التعليمية والاستثمارية ببيانات أكثر قابلية للتحليل.

ويتكامل ذلك مع توجه المجمع نحو تطوير العربية للأغراض الخاصة، من خلال مسارات متخصصة في المجالات السياحية والثقافية والدبلوماسية والإدارية والصحية والإعلامية والرياضية. ويمثل هذا التخصص تحولاً من نموذج العربية العامة إلى منتجات تعليمية مرتبطة بالسياقات المهنية والوظيفية، بحيث تصبح الكفاءة العربية مورداً بشرياً ذا قيمة مضافة للدبلوماسي والباحث والإعلامي والمستثمر والعامل في السياحة والضيافة والأعمال وغيرها. كما يسمح بتطوير برامج تتباين وفق طبيعة المهنة والمهام ومستوى الكفاءة المطلوب، وربط مخرجات التعلم باحتياجات سوق العمل.

ولا يقتصر أثر هذا التوجه على تحسين الملاءمة التعليمية، بل يسهم في توسيع السوق من خلال تنويع المنتجات بحسب دوافع المتعلمين واستخداماتهم؛ فاحتياجات من يتعلم العربية للدراسة والبحث تختلف عن احتياجات المتعلم لأغراض العمل أو السياحة أو الدبلوماسية أو الصحة أو الإعلام. ومن ثم، يمثل تنويع العربية للأغراض الخاصة انتقالاً نحو صناعة تستند إلى الطلب الفعلي، وتنتج برامج قابلة للتطوير والتقييم والربط بمخرجات مهنية محددة.



ثانيًا: الانغماس اللغوي والثقافي وبناء التجربة السعودية

يمثل الانغماس اللغوي والثقافي مسارًا يمكن من خلاله دمج تعليم العربية بالتجربة السعودية، إذ يقدم المجمع برامج قصيرة للناطقين بغير العربية تقوم على الانغماس الثقافي والسياحي، بما يتيح ممارسة اللغة في بيئتها الطبيعية وربطها بالمكان والمجتمع والثقافة. وتكمن القيمة التعليمية والاقتصادية لهذا النموذج في نقله المتعلم من المعرفة اللغوية المجردة إلى الاستخدام في مواقف واقعية، وإدماج التعلم ضمن تجربة أوسع تشمل التفاعل الاجتماعي والتعرف إلى البيئة السعودية.

ويمكن تطوير هذا المسار من خلال تصميم تجربة تعليمية متكاملة تتجاوز زيادة ساعات التدريس إلى تنظيم الزيارات والأنشطة والتفاعل المجتمعي والتعرف إلى التاريخ والتحولت المعاصرة والأدب والفنون والتراث والمناطق والممارسات الثقافية. وبهذا تصبح الثقافة والسياق الاجتماعي مكونين بنيويين في المنتج التعليمي، لا مادة إضافية، ويغدو تعلم العربية مدخلًا مترامًا لفهم اللغة والمجتمع والثقافة والمكان.

وتدعم بعض التجارب الدولية إمكانية بناء علاقة متبادلة بين المحتوى الثقافي والطلب على اللغة. وتبرز التجربة الكورية مثالاً على ذلك، إذ ارتبط انتشار الموسيقى والدراما والأفلام وغيرها من المنتجات الثقافية بزيادة الاهتمام بتعلم الكورية، ثم امتد هذا الاهتمام إلى الدراسة والعمل والسياحة واستهلاك المنتجات. وقد تجاوز عدد متعلمي اللغة الكورية في معاهد الملك سيجونغ 230 ألف متعلم عام 2025، وبلغت شبكة المعاهد 273 معهدًا في 89 دولة عام 2026. كما أظهر مسح المؤسسة لعام 2025 أن 50.9% من أفراد الفئة المشمولة ممن لديهم خبرة في تعلم الكورية ربطوا تعلمها بالاستعداد للدراسة في كوريا، و37% بالتطور المهني. وتوضح هذه المؤشرات إمكان تفاعل اللغة مع التعليم والسياحة والاقتصاد والصناعات الثقافية، دون افتراض قابلية التجربة للنقل الحرفي إلى السياق العربي.

ويؤكد هذا التناقص في تجربة أكاديمية سيجونغ للثقافة، التي قدمت عام 2025 عدد 107 دورات ثقافية في 105 مؤسسات موزعة على 55 دولة، وشملت الأدب والفنون والسينما والدراما والموسيقى والمطبخ وغيرها. ويمكن الاستفادة من هذا النموذج في تطوير محتوى ثقافي مصاحب لتعليم العربية يتناول الأدب السعودي والتراث والفنون والسينما والموسيقى والمكان والتجارب السياحية، بحيث تتحول الثقافة إلى وسيط لتعلم اللغة وفهم سياقات استخدامها، وفي الوقت نفسه إلى مكون من مكونات القيمة الثقافية والحضارية للصناعة.



ثالثاً: التقنيات الرقمية والصناعات الإبداعية بوصفها امتداداً لتعليم العربية

يفتح توظيف التقنيات الرقمية والصناعات الإبداعية مجالاً لتوسيع تعليم العربية خارج حدود الصف التقليدي، ومن أبرز تطبيقاته الألعاب الرقمية. ويمكن تطوير هذا المجال عبر توطيد الألعاب العالمية إلى العربية لغوياً وثقافياً، وتطوير ألعاب وتجارب رقمية أصلية تجعل اللغة العربية والثقافة السعودية جزءاً من تجربة المستخدم العالمي. ولا تقتصر عملية التوطيد على ترجمة النصوص، بل تشمل الواجهة والصوت والعناصر الثقافية وتجربة المستخدم، وهو ما تؤكد الأدبيات الحديثة في هذا المجال؛ فقد رصدت مراجعة نطاقية منشورة عام 2026 عدد 21 دراسة تناولت توطيد ألعاب الفيديو إلى العربية خلال الفترة 2010-2025، بما يعكس اتساع المجال البحثي والحاجة إلى تطوير قضايا الجودة واللهجات والتكيف الثقافي.

وتتجاوز قيمة الألعاب بعدها الترفيهي عندما تصمم بوصفها بيئات للتعليم والممارسة، إذ يمكن توظيفها في تنمية المفردات والتراكيب والتواصل، وتقديم الثقافة والقيم والتاريخ من خلال التفاعل. كما تتيح هذه البيئات الوصول إلى متعلمين لا يستطيعون الانتقال إلى المملكة أو الالتحاق ببرامج حضورية، وتوفر مساراً يربط تعلم اللغة بالمحتوى الثقافي والإبداع الرقمي.

وتقدم تجربة METAVERSE KING SEJONG INSTITUTE نموذجاً قابلاً للدراسة في هذا المجال، من خلال إتاحة ممارسة اللغة والتفاعل مع الثقافة الكورية في بيئات رقمية تتضمن ألعاباً وتجارب مستمدة من الثقافة الشعبية، إلى جانب تجارب مثل «القرية الشعبية» التي توظف الألعاب والموسيقى والألعاب الشعبية. ويمكن استلهام هذا الاتجاه في بناء تجارب رقمية عربية تجمع بين تعلم اللغة والتعرف إلى الثقافة السعودية، مع مراعاة خصوصية السياق العربي وطبيعة المتعلم وأهدافه.

ولا ينبغي حصر التحول الرقمي في الألعاب؛ إذ يمكن أن يشمل المنصات التعليمية، والمحتوى الرقمي، وأدوات التدريب والممارسة، والتقويم، والخدمات اللغوية، والذكاء الاصطناعي، بما يتيح توسيع الوصول وتخصيص التعلم ودعم الممارسة المستمرة. والأكثر فاعلية أن تعمل هذه التقنيات بوصفها امتداداً للبرامج الحضورية والانغماسية، فتدعم المتعلم قبل التجربة الحضورية وأثناءها وبعدها، بدل أن تحل محل التفاعل اللغوي والإنساني والثقافي.



رابعًا: آفاق تطوير صناعة تعليم العربية للناطقين بغيرها في ضوء إسهامات مجمع الملك سلمان

تكشف مسارات مجمع الملك سلمان عن مقومات يمكن أن تؤسس لصناعة متكاملة تجمع بين تعليم العربية واقتصاديات اللغة والتخصص المهني والانغماس الثقافي والسياحي والمحتوى الحضاري والصناعات الإبداعية والتقنية. ويتمثل التحدي التطويري الرئيس في الانتقال من المبادرات المتجاورة إلى منظومة مترابطة، بحيث تتكامل وظائفها بدل أن تعمل كل منها بوصفها منتجًا مستقلًا.

ويبدأ هذا التكامل من احتياجات المتعلم؛ فتحدد أهدافه اللغوية والمهنية والثقافية، ثم يصمم المسار المناسب، سواء كان برنامجًا عامًا أو متخصصًا، حضوريًا أو رقميًا، أو قائمًا على الانغماس. ويُدعم المسار بالمحتوى الثقافي والإبداعي، ويرتبط بالاستخدام الفعلي للغة في الدراسة والعمل والسياحة والتفاعل الاجتماعي، مع الاستفادة من مؤشرات اقتصاديات اللغة في تقدير الطلب والعوائد، ومن أدوات التقويم في قياس النتائج. وبهذا تتشكل سلسلة قيمة تعليمية تبدأ بتحديد الطلب وتنتهي بقياس المخرجات والعوائد.

كما يمكن بناء تكامل بين الحضور المحلي والانتشار الدولي؛ فتكون المملكة بيئة للانغماس اللغوي والثقافي، بينما توفر المنصات الرقمية والبرامج والمراكز الخارجية فرص التعلم في بلدان المتعلمين. ويسمح ذلك بإنشاء مسارات انتقالية بين التعلم خارج المملكة والتعلم داخلها، بحيث لا يكون البرنامج الخارجي منفصلًا عن التجربة السعودية، وإنما مدخلًا إليها لمن يرغب في تطوير كفاءته اللغوية والثقافية.

ويتطلب هذا التصور بناء منظومة محتوى عربي تتجاوز الكتب والمقررات إلى الأفلام والدراما والموسيقى والألعاب والمحتوى السياحي والثقافي والتجارب التفاعلية. ولا تعني الاستفادة من التجربة الكورية افتراض تماثل السياقين، وإنما الاستفادة من مبدأ التكامل بين اللغة والمحتوى الثقافي والتعليم والسياحة والاقتصاد، مع تطوير نموذج سعودي يستند إلى خصوصية العربية والثقافة والمجتمع السعودي.

ويظل القياس عنصرًا حاسمًا في تحويل المبادرات إلى صناعة قابلة للتوسع؛ إذ ينبغي ألا تقتصر مؤشرات الأداء على أعداد المتعلمين والبرامج، بل تشمل مستوى الكفاءة اللغوية، والاستمرار في التعلم، والاستخدام الفعلي للعربية، والارتباط بالدراسة والعمل والسياحة والتفاعل الثقافي، إضافة إلى العوائد الاقتصادية والثقافية والحضارية قصيرة الأجل وطويلة الأجل. ويساعد هذا الإطار على تحديد قابلية البرامج للتوسع، وتوجيه الموارد إلى المجالات التي تثبت قيمتها، وتطوير المنتجات استنادًا إلى الأدلة.

وبذلك يمكن النظر إلى إسهامات مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية بوصفها قاعدة مؤسسية لتطوير صناعة تعليم العربية للناطقين بغيرها على مستويات مترابطة: فالاقتصاديات اللغة توفر أدوات لقياس القيمة، والعربية للأغراض الخاصة تصل التعليم باحتياجات المهن والقطاعات، والانغماس يربط اللغة بالمملكة ومجتمعها وثقافتها، والصناعات الإبداعية توسع المحتوى الداعم للطلاب، والتقنية ترفع قابلية الوصول والتخصيص والتوسع. ويكمن المسار التطويري في بناء الروابط بين هذه المكونات واستثمارها ضمن استراتيجية متكاملة، بما يحول تعليم العربية من مجموعة برامج ومبادرات إلى صناعة تعليمية ذات امتدادات اقتصادية وثقافية وحضارية وتقنية، وقابلة للقياس والتطوير والاستدامة.



• الطلب والأسواق المستهدفة في صناعة تعليم العربية: الدوافع والحجم وآفاق النمو

أولاً: السوق ودوافع الطلب والأسواق المستهدفة

لا يتعارض النظر إلى تعليم العربية بوصفه سوقاً مع الحفاظ على قيمتها الثقافية والحضارية؛ فإكساب العمل الثقافي قيمة اقتصادية يمكن أن يوفر الموارد اللازمة لاستمراره وانتشاره، دون اختزال قيمته في العائد المالي. فتقاضى المعلم أجزاً، وبيع الكتاب، وتمويل الترجمة، وتسويق برامج تعليم العربية، تمثل صوراً لتنظيم الموارد اللازمة لإنتاج المعرفة وإتاحتها واستخدامها، ولا تعني بالضرورة تحويل اللغة أو الهوية إلى سلعة.

وتكتسب السوق أهميتها من ارتباط قوة اللغة بحضورها في مجالات الحياة المختلفة؛ فاللغة التي تظل محصورة في الأوساط الثقافية يصعب أن تحافظ على حضورها بوصفها لغة حية وفاعلة. ومن ثم، فإن توسيع استخدام العربية في التعليم والعمل والتجارة والسياحة والخدمات والاقتصاد الرقمي يدعم الطلب على تعلمها، ويحول تعليمها إلى صناعة تشمل البرامج والمعاهد والمنصات الرقمية والمحتوى والاختبارات وإعداد المعلمين والتقنيات التعليمية والسياحة التعليمية والثقافية.

وقد طورت لغات دولية أخرى شبكات مؤسسية عالمية لنشر اللغة والثقافة، مثل المجلس الثقافي البريطاني، وأليانس فرانسيس، ومعاهد ثريانتس، ومعهد بوشكين، ومعاهد كونفوشيوس، بينما لا تزال العربية تفتقر إلى شبكة عالمية موحدة مماثلة، مع توزيع مسؤولية رعايتها بين واحد وعشرين بلداً عربياً متفاوتة في إمكاناتها وأولوياتها. وتملك المملكة العربية السعودية مقومات تؤهلها للإسهام المحوري في هذا المجال، بالنظر إلى مكانتها الدينية والثقافية، وارتباط العربية بالقرآن الكريم، إلى جانب قدراتها التعليمية والمؤسسية والاقتصادية، مع إمكانية تكامل جهودها مع أدوار الدول العربية الأخرى.

ويتطلب تحديد الأسواق المستهدفة فهم دوافع المتعلمين واحتياجاتهم ومستوياتهم والأهداف المرحلية لتعلمهم، بدل التعامل معهم بوصفهم كتلة واحدة. وتشمل هذه الأسواق رجال الأعمال والتجار، والمسلمين ذوي الدافع الديني، والسياح، والدبلوماسيين، والعمال، والباحثين والدارسين، وغيرهم ممن يحتاجون العربية لأغراض العمل والتواصل والسياحة والثقافة والتراث والخدمات. وتختلف الأولويات اللغوية باختلاف الغرض؛ فما يحتاجه الدبلوماسي أو الباحث قد يختلف عن احتياجات السائح أو العامل أو رجل الأعمال أو المتعلم ذي الدافع الديني.

ولا يقتصر تحديد احتياجات كل سوق على معرفة الرغبة في التعلم، بل يشمل مستوى الكفاءة المستهدف، والمدة المتاحة، والقدرة على تحمل التكلفة، ومصدر التمويل عند وجود دعم حكومي أو مؤسسي أو خيري، وطبيعة البيئة التي سيستخدم فيها المتعلم العربية. ويساعد هذا التصنيف على الانتقال من البرامج العامة إلى منتجات متخصصة في الدراسة والبحث والعمل والتواصل والسياحة والضيافة والأعمال والخدمات والثقافة والتراث، مع تحديد القنوات المناسبة للوصول إلى كل فئة.



ثانيًا: حجم السوق وأفاق النمو واستدامة الاستثمار

يحتاج تقدير حجم السوق إلى قاعدة بيانات تتجاوز العدد الإجمالي للمتعلمين المحتملين، لتشمل المتعلمين الفعليين، والفئات المرتبطة بالعربية، ومجالات استخدامها، وحجم الإنفاق على تعليمها، والجهات التي تموله، والتوزيع الجغرافي، وأنماط التعليم المستخدمة. ويساعد ذلك على التمييز بين حجم السوق القائم والفرص المتاحة لتوسيعه.

وتتبع إمكانات النمو من الطلب القائم على البرامج الحالية، ومن الطلب الكامن الذي يمكن تنشيطه من خلال تحسين المنتجات التعليمية، وتوسيع قنوات الوصول، وربط تعلم العربية باحتياجات الدراسة والعمل والسياحة والتواصل والثقافة. كما يمكن أن يتوسع السوق جغرافيًا بالوصول إلى متعلمين خارج المملكة، ونوعيًا من خلال البرامج المهنية والأكاديمية والثقافية المتخصصة، ورقميًا عبر المنصات والتقنيات التعليمية.

ولا يعني نمو السوق زيادة عدد المتعلمين فقط، بل يشمل تنوع المنتجات والخدمات، وارتفاع مستويات الكفاءة، واستمرار المتعلم، واتساع الأسواق الجغرافية، ونمو الأنشطة المرتبطة بالمحتوى والاختبارات والتقنيات والخدمات الثقافية. ومن ثم، ينبغي قياس النمو وفق قدرة الصناعة على تحويل الطلب الكامن إلى طلب فعلي والمحافظة عليه، وليس وفق التسجيلات وحدها.

وتتيح زيادة الاهتمام المؤسسي بالعربية في المملكة فرصة لتطوير سوق أكثر تنظيماً، إلا أن استدامة الاستثمار تتطلب ترتيب الأولويات وتوجيه الموارد إلى البرامج القابلة للاستمرار، وتجنب توزيعها على مشروعات كثيرة محدودة الأثر أو مبادرات موسمية قصيرة الأجل. كما ينبغي تحقيق توازن بين الجدوى الاقتصادية وجودة التعليم والأهداف الثقافية والحضارية، دون اختزال الصناعة في الربح التجاري.

ثالثًا: التكامل المؤسسي والتخطيط المستقبلي لصناعة تعليم العربية

يتطلب تطوير صناعة تعليم العربية بناء منظومة مؤسسية متكامل فيها أدوار الجامعات والمؤسسات التعليمية والجهات الثقافية وغير الربحية والقطاع الخاص، مع وضوح المسؤوليات وآليات التنسيق وتبادل البيانات والخبرات، بما يحد من تكرار المبادرات وتشتت الموارد، ويتيح توجيهها وفق أولويات واضحة.

وفي هذا السياق، يمكن عقد مؤتمر دولي متخصص في صناعة تعليم العربية للناطقين بغيرها يجمع الخبرات الأكاديمية والمؤسسية والتعليمية والاستثمارية، ويعمل على وضع إطار استراتيجي يتناول تطوير المنتجات التعليمية، وبناء الشراكات، ونماذج التمويل، والبحث والتطوير، ومؤشرات قياس الأثر، وتحويل التوصيات إلى مبادرات تنفيذية قابلة للقياس.



• تطوير المنتج التعليمي والتدريب والانغماس اللغوي والثقافي وبناء نموذج العربية التواصلية

أولاً: تطوير المنتج التعليمي وبناء العربية التواصلية وفق احتياجات المتعلم

يقتضي تطوير صناعة تعليم العربية للناطقين بغيرها الانتقال من تقديم اللغة في صورة مادة تعليمية عامة إلى بناء منتجات تعليمية تتحدد بنيتها وفق أغراض المتعلمين وسياقات الاستخدام الفعلية. ويشمل ذلك تحديد المستوى اللغوي المستهدف، والمهارات اللازمة، وبيئات الاستخدام، والمدة التعليمية، وطبيعة المجال المهني أو الاجتماعي أو الثقافي الذي سيستخدم فيه المتعلم العربية، بما يجعل المنتج أكثر ملاءمة للحاجة وأكثر قابلية للقياس والتطوير.

وفي السياق السعودي، تبرز العربية التواصلية بوصفها مساراً ممكناً لتطوير المنتج التعليمي، في ضوء التعدد اللهجي وتنوع البيئات التي تستخدم فيها العربية. ويمكن النظر إلى «اللهجة البيضاء» باعتبارها نمطاً مرئياً تتقاطع فيه بعض السمات المشتركة بين لهجات مناطق المملكة، وتوفر مساحة للتواصل مع الناطقين بالعربية من غير السعوديين، وهي أقرب إلى العربية المنطوقة الرسمية من اللهجات المحلية المتخصصة. ولا ينبغي التعامل معها بوصفها لغةً مستقلة أو نظاماً لغوياً جديداً، وإنما بوصفها مستوى تعليمياً من مستويات العربية المنطوقة يقوم على نواة مشتركة بين الاستعمال المنطوق الرسمي واللهجة البيضاء، مع إضافة المفردات والتعبيرات الوظيفية التي تتطلبها قطاعات محددة، مثل الضيافة والصحة والطيران والتجربة والتعليم.

ثانياً: التدريب المهني والانغماس اللغوي والثقافي بوصفهما مكونين للمنتج

تزداد القيمة التطبيقية لتعليم اللغة عندما يرتبط بالمجال الذي سيستخدم المتعلم العربية فيه؛ ولذلك يمثل دمج التدريب اللغوي والمهني انتقالاً من تعليم المعرفة اللغوية إلى بناء كفاءة قابلة للاستخدام. وتقدم التجربة اليابانية من خلال منظمة التعاون الدولي اليابانية (JICA) نموذجاً يجمع التدريب المهني بالتجربة الثقافية؛ إذ تضمنت برامجها التدريب والسكن والطعام والسفر والتأمين الصحي والزيارات العلمية والثقافية، إلى جانب برنامج اختياري لتعليم أساسيات اليابانية اللازمة للتواصل اليومي، بينما كان التدريب المهني يقدم باللغة الإنجليزية.

وتتمثل أهمية هذا النموذج في الجمع بين اكتساب المعرفة المهنية وفهم البيئة الاجتماعية والثقافية التي يجري فيها التدريب. ويمكن تكييف هذا التصور في المملكة من خلال ربط تعليم العربية بالبرامج المهنية، وإدماج مكونات تساعد المتعلم على فهم المجتمع والبيئة التي يعمل فيها، بما يجعل اللغة جزءاً من الكفاءة المهنية والاجتماعية في آن واحد.



كما يمكن تطوير برامج مسائية في المؤسسات والشركات التي تضم أعدادًا كبيرة من غير الناطقين بالعربية، بحيث تركز على اللغة اللازمة للعمل والحياة اليومية وتصمم وفق القطاع والوظيفة. ويمكن دعم هذه البرامج بحوافز للموظفين الذين يحققون مستويات محددة في اختبارات اللغة والثقافة، مثل المكافآت المالية، وأولوية المشاركة في التدريب، واحتساب مستوى اللغة ضمن بعض عناصر التقييم والتطور المهني، وفق الأنظمة وطبيعة كل قطاع. وينبغي أن تقيس هذه الاختبارات القدرة على التواصل والاستعمال الوظيفي والآداب المهنية والوعي الثقافي، لا المعرفة النحوية المجردة وحدها.

وتوفر الزيارات العلمية والثقافية والبرامج التي تستقبل وفودًا أو متدربين لفترات قصيرة، تمتد أسبوعًا أو أسبوعين، إمكانية لتحويل البيئة السعودية إلى مجال للممارسة اللغوية المباشرة. ويمكن أن تجمع هذه التجربة بين التعلم والتعرف إلى التاريخ والتراث والثقافة والتفاعل مع المجتمع، مع إتاحة فرص للعاملين السعوديين للتواصل الأكاديمي والاجتماعي مع المشاركين من خلفيات ثقافية مختلفة وتبادل الخبرات.

ويمكن توسيع هذا النموذج ليشمل الموظفين الجدد والعاملين في القطاعات الخدمية والمهنية التي تتطلب تواصلًا مستمرًا مع المجتمع، بحيث يصبح الانغماس جزءًا من التصميم التعليمي لا نشاطًا منفصلًا عنه. وبهذا تتكامل العربية التواصلية مع التدريب المهني والخبرة المجتمعية والثقافية في منتج واحد يستجيب للحاجة الوظيفية والاجتماعية للمتعلم.

ثالثًا: بناء نموذج متكامل للعربية التواصلية وتطويره علميًا وتقنيًا

يقود الجمع بين احتياجات المتعلم والتدرج اللغوي والتدريب المهني والتنوع اللهجي والمحتوى الثقافي إلى نموذج لتعليم العربية يقوم على تحديد الغرض وبيئة الاستخدام أولًا، ثم المستوى والمسار، ثم المواقف التواصلية، ثم المحتوى المتخصص والثقافي، وأخيرًا التقويم القائم على الاستخدام الفعلي. ويتيح هذا التسلسل تصميم منتجات مختلفة للفئات التي تتباين احتياجاتها بدل إخضاعها لمسار تعليمي موحد.

ويمكن أن يتضمن النموذج مسارات للعربية العامة، والعربية للأغراض المهنية والأكاديمية والدينية، وبرامج العاملين في القطاعات الخدمية والسياحية، وبرامج الموظفين الجدد، وبرامج الانغماس، والمسارات الموجهة إلى المتعلمين خارج المملكة. ويكون الاختلاف بين هذه المسارات في مستوى الكفاءة المستهدف، ونوعية المفردات والمواقف، ودرجة حضور الفصحى والعربية المنطوقة والتنوعات المحلية، وطبيعة المحتوى الثقافي والمهني.

كما يتطلب النموذج إعادة النظر في أدوات التقويم؛ بحيث لا تقتصر على المعرفة بالقواعد والمفردات، وإنما تقيس الفهم والتواصل والاستعمال الوظيفي والقدرة على التعامل مع المواقف الاجتماعية والوعي الثقافي، إلى جانب الكفاءة اللغوية. وتستخدم نتائج التقويم في تطوير المناهج والمحتوى وطرائق التدريس، وفي تحديد المسار التالي للمتعلم.



ويمكن للتقنيات الحديثة أن تؤدي وظيفة داعمة لهذا النموذج من خلال المنصات التعليمية، والمدونات اللغوية، وتحليل الكلام، والذكاء الاصطناعي، والمحتوى التفاعلي، بما يسمح بتوفير مسارات متفاوتة في المستوى والهدف، والتدريب على مواقف التواصل، والتعرض المنظم للتنوعات العربية، ومتابعة تقدم المتعلم. ولا تتمثل القيمة الأساسية للتقنية في استبدال التفاعل الإنساني، وإنما في توسيع فرص الممارسة والتخصيص والتقويم وربط التعلم بالاستخدام الواقعي.

وفي هذا الإطار، يمثل WORLD ARABIC مجالاً يمكن أن يتجاوز تطوير البرامج التعليمية إلى إنتاج معرفة علمية متخصصة حول تنوع العربية وتعليمها عالمياً. ويمكن للمملكة أن تسهم في بناء هذا المجال من خلال تطوير الدراسات والمدونات والاختبارات والمناهج والأدوات التقنية، واستقطاب الباحثين وطلبة الدراسات العليا، وربط البحث اللغوي بالتطبيقات التعليمية والرقمية.

وبذلك لا يعني بناء العربية التواصلية التخلي عن الفصحى أو استبدالها بلهجة محلية واحدة، وإنما تطوير منظومة وظيفية متدرجة تتكامل فيها الفصحى والعربية المنطوقة والتنوعات المحلية وفق الغرض والمستوى والسياق. فمتعلم العربية للدراسات الإسلامية أو البحث الأكاديمي أو العمل الدبلوماسي تختلف حاجاته عن العامل في السياحة والضيافة والخدمات، كما تختلف حاجات المبتدئ عن المتقدم في التعامل مع التنوع اللهجي.

وعليه، يتحول التنوع اللهجي من إشكالية تتعلق بتصميم المنتج إلى مجال للبحث والتطوير، ويصبح الانغماس امتداداً تطبيقياً للتعلم، بينما يؤدي المحتوى الثقافي وظيفية أساسية في بناء الكفاءة التداولية والاجتماعية. ويقوم المنتج المتكامل على الجمع بين العربية التواصلية، والفصحى، والكفاءة المهنية، والعربية المنطوقة، والوعي بالتنوع اللهجي، والمحتوى الثقافي، والتقنية؛ بما يجعله أكثر قدرة على الاستجابة لاختلاف المتعلمين وسياقات الاستخدام، مع المحافظة على الفصحى بوصفها الإطار المعياري المشترك للعربية.



رابعاً: المثاقفة التعليمية للطلبة الدوليين ودورها في تصدير الثقافة السعودية

تعرف عملية المثاقفة التعليمية EDUCATIONAL ACCULTURATION للطلبة الدوليين غير الناطقين بالعربية بأنها عملية التفاعل والاندماج المتوازن بين الهوية الثقافية الأصلية للطلاب والثقافة السعودية المكتسبة داخل البيئة الأكاديمية والمجتمعية. ولا تقتصر هذه العملية على اكتساب اللغة العربية، وإنما تتجاوز ذلك إلى إعادة التكيف والتوافق النفسي والاجتماعي والثقافي مع البيئة الجديدة، بما يحقق للطلاب القدرة على التفاعل الفاعل مع المجتمع السعودي مع الحفاظ على هويته وثقافته الأصلية. وذلك من خلال التركيز على ما يلي:

(1) البعد النفسي:

يركز هذا البعد على خفض مستوى الصدمة الثقافية (CULTURAL SHOCK) والقلق اللغوي لدى الطالب، وتعزيز شعوره بالأمان والانتماء داخل البيئة الجامعية، بما يساهم في رفع كفاءته الذاتية ودافعيته للتعلم، ويهيئه بصورة أفضل للتفاعل مع المجتمع الجديد.

(2) البعد الاجتماعي:

يقوم هذا البعد على بناء شبكات دعم وتواصل تنظيمية وعفوية بين الطلبة الدوليين ونظرائهم السعوديين، بما يساهم في إذابة الفجوات الثقافية والاجتماعية، وإنشاء بيئة قائمة على تفاعل الأقران تكون داعمة للممارسة اللغوية والاجتماعية، وتتيح للطلاب فرصة التعرف المباشر على أنماط الحياة والتفاعل في المجتمع السعودي.

(3) البعد الثقافي:

يتصل هذا البعد باكتساب المعايير والقيم والأنماط السلوكية السائدة في المجتمع السعودي، دون إلغاء ثقافة الطالب الأصلية أو استبدالها، وصولاً إلى مرحلة ما يمكن تسميته «الكفاية بين الثقافات» (INTERCULTURAL COMPETENCE)، التي تمكن الطالب من فهم الثقافة السعودية والتفاعل معها بصورة إيجابية ومتوازنة. وبذلك، يمكن الانتقال من مفهوم استضافة الطلبة الدوليين بوصفه هدفاً تعليمياً فقط، إلى النظر إليهم باعتبارهم جسوراً ثقافية ممتدة بين المملكة والمجتمعات التي ينتمون إليها. ويتطلب ذلك تصميم تجربة المثاقفة بصورة مقصودة ومنظمة، بحيث تجمع بين التعلم الأكاديمي، والمعيشة الثقافية، والتفاعل المجتمعي، والتدريب المهني، ثم استثمار هذه التجربة بعد التخرج في مسارات الدبلوماسية الثقافية والقوة الناعمة للمملكة.



ملتقى أسبار
Asbar Council
(نادي تفكير)

صناعة تعليم العربية للناطقين بغيرها: أبعادها الاقتصادية والحضارية



آليات نقل المثاقفة التعليمية من الاندماج إلى التصدير الثقافي



ويمكن الإشارة إلى عدد من الآليات التي من شأنها أن تنقل المثاقفة التعليمية من كونها وسيلة التحقيق اندماج الطالب الدولي داخل البيئة السعودية إلى منظومة استراتيجية متكاملة تبدأ باستقباله وتعليمه ومعايشته للثقافة السعودية، وتنتهي بتوظيف تجربته في التعريف بالمملكة ونقل ثقافتها وتعزيز حضورها الدولي. وبذلك تصبح تجربة الطالب الدولي أحد المسارات العملية لتصدير الثقافة السعودية وبناء جسور مستدامة للتواصل الثقافي والدبلوماسي مع المجتمعات المختلفة. وذلك على النحو التالي:

2 صناعة وتمكين صنّاع المحتوى بلغاتهم الأم



تدريب وتمكين الطلبة المتميزين في المهارات الرقمية لإنتاج محتوى مرئي وثقافي يتناول تجربتهم الحية في المملكة وتطور المجتمع السعودي، ونشره بلغات مجتمعاتهم الأصلية عبر المنصات العالمية.

1 تأسيس شبكة سفراء القوة الناعمة



إطلاق رابطة خريجين دولية منظمة ومستدامة تربط الطلبة الدوليين بعد تخرجهم بسفارات المملكة وملحقياتها الثقافية في بلدانهم، وتوظيفهم بوصفهم قادة رأي ووسائط ثقافية محايدة تنقل الصورة الذهنية الحقيقية للمملكة.

4 التدريب الميداني المهني



دمج المتعلمين في تدريب عملي قصير داخل الشركات والقطاعات الخدمية السعودية، بما يتيح لهم تطبيق اللغة في بيئة الأعمال اليومية، واكتساب ثقافة العمل المحلية، وفهم أنماط التعامل المهني السائدة في المملكة.

3 إنشاء سجل المعايضة الثقافية



جعل الممارسة التفاعلية جزءاً من العملية التعليمية من خلال تنظيم زيارات للمواقع التراثية والأسواق وحضور الفعاليات والمناسبات الثقافية والاجتماعية، بحيث تكون المعايضة الثقافية مكوناً أساسياً من متطلبات الإجتياز، مع ربط كل طالب بـ«ميسر ثقافي» سعودي يساهم في تسريع اندماجه المجتمعي وتعريفه بالثقافة المحلية.

6 التفعيل الميداني في الدبلوماسية الثقافية



إشراك الطلبة الدوليين في المعارض والفعاليات الثقافية والمؤتمرات الدولية التي تقيمها المملكة في دولهم، بوصفهم منظمين ومرجمين ومشاركين فاعلين، بما يحولهم إلى حلقة وصل مباشرة بين الثقافة السعودية والجمهور المحلي في بلدانهم.

5 إنشاء رابطة سفراء الثقافة السعودية



منح الخريجين صفة «سفراء ثقافيين» من خلال شبكة عالمية استراتيجية تُقيمهم على تواصل دائم مع المملكة، وتستثمر خبراتهم وتجاربهم ومكانتهم الاجتماعية والمهنية في تعزيز القوة الناعمة السعودية دولياً.



الطالب الدولي .. جسر ثقافي نحو العالم



• التسويق والتمويل والحوكمة وقياس الأثر في صناعة تعليم العربية للناطقين بغيرها

أولاً: التسويق وجودة المنتج وبناء السوق

يفترض بناء صناعة مستدامة لتعليم العربية للناطقين بغيرها التمييز منهجياً بين التسويق بوصفه آلية للوصول إلى المتعلمين، وبين جودة المنتج التعليمي ودرجة ملائمته لاحتياجاتهم؛ إذ لا يمكن تحديد ضعف التسويق بوصفه قيلاً رئيساً على نمو السوق دون الاستناد إلى مؤشرات تقيس جودة البرامج، وملاءمتها لأهداف المتعلمين، وكفاءة قنوات الوصول والاستقطاب. وتوفر معاهد تعليم العربية في الجامعات السعودية قاعدة مؤسسية تتمثل في الكفاءات البشرية، والإمكانات التعليمية والفنية، والمقررات والحقائب التدريبية؛ ومن ثم يرتبط التحدي بدرجة أكبر بتكامل هذه المكونات ضمن منظومة وطنية واضحة الهوية وقابلة للتوسع والمنافسة دولياً.

وفي هذا السياق، تبرز أهمية بناء علامة وطنية موحدة لتعليم العربية للناطقين بغيرها تجمع عناصر القوة المتاحة لدى الجامعات ومجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية والجهات ذات الصلة، دون إلغاء خصوصية المؤسسات أو مبادراتها، وتتكامل فيها المناهج والمعلمون والاختبارات والمحتوى والمنصات والتدريب والتقويم والبحث والتطوير. ويمكن الاستفادة من نماذج دولية مثل CAMBRIDGE وOXFORD في بناء حضور تعليمي عالمي، مع تطوير نموذج سعودي يجمع الجودة الأكاديمية والهوية العربية والبعد الثقافي والحضاري والتقنيات الحديثة.

ولا ينبغي أن يبدأ التسويق بالترويج للبرامج، بل بدراسة الطلب وتحديد خصائص المتعلم ودوافعه ومستواه وسياق استخدام اللغة، ثم تطوير منتجات تستجيب لحاجات تعليمية ومهنية واجتماعية وثقافية محددة؛ وبذلك يصبح التسويق امتداداً لملاءمة المنتج وجودته، وليس بديلاً عنها.

ثانياً: المقيمون غير السعوديين بوصفهم سوقاً محلية

يمثل المقيمون غير السعوديين سوقاً قائمة وقابلة للتطوير في مجال تعليم العربية؛ إذ يبلغ عددهم نحو 13.4 مليون مقيم، بما يقارب 40% من سكان المملكة، ويقيم بعضهم سنوات طويلة بحكم العمل والحياة اليومية. ويمكن استثمار هذه الكتلة السكانية من خلال برامج تستجيب لاحتياجات التواصل والعمل والتعامل مع المؤسسات والتفاعل الاجتماعي، بما يجعل البيئة السعودية مجالاً طبيعياً لتوسيع الطلب على العربية. وتشير بعض المبادرات والدراسات إلى وجود اهتمام بهذه الفئة؛ فقد أوصت دراسة في جامعة الملك خالد بتطوير تعليم العربية بوصفه مشروعاً وطنياً استثمارياً، مع توظيف الشراكات الدولية والمناهج التفاعلية والسياحة اللغوية. كما تجاوز عدد المتقدمين إلى مركز «أبجد» التابع لمجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية 32,600 متقدم من 52 جنسية، وأطلقت جامعة الطائف مبادرة «الطائف بلسان واحد»، إلى جانب مبادرات القطاع الخاص، ومنها «ARABIUS». وتمثل هذه النماذج مؤشرات على طلب قائم يمكن تطويره ضمن سوق أكثر تنظيماً واستدامة.



وتتجاوز عوائد هذه السوق تقديم البرامج التعليمية إلى الاختبارات والشهادات والمحتوى والتقنيات، فضلاً عن الآثار الاجتماعية والثقافية المرتبطة بتحسين التواصل وفهم المجتمع والثقافة السعودية، وما قد ينشأ عنها من امتدادات في العلاقات الثقافية والقوة الناعمة. كما يمكن للبيانات اللغوية الناتجة عن عمليات التعلم، كالكتابة والتحدث والتفاعل مع المحتوى، أن تدعم تطوير موارد العربية وتقنيات تعليمها وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، شريطة الالتزام بالخصوصية والموافقة وحوكمة البيانات.

ثالثاً: التمويل والاستدامة المالية والحوكمة

تتطلب استدامة الصناعة تنويع نماذج التمويل، وينبغي أن يتجه التمويل إلى بناء القدرات المؤسسية، ولا سيما إعداد المعلمين، وتطوير المناهج والمحتوى والاختبارات والمنصات، والبحث والتطوير، والبيانات والتقنيات. فاستدامة الصناعة لا ترتبط بحجم الإيرادات فقط، وإنما بقدرتها على تحويل الموارد المالية إلى جودة تعليمية وقدرات إنتاجية قابلة للاستمرار والتوسع.

وتحتاج صناعة تعليم العربية للناطقين بغيرها إلى إطار حوكمي ينظم العلاقة بين الجامعات والمعاهد ومجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية والجهات الحكومية والقطاع الخاص، ويحدد الأدوار والمسؤوليات ومعايير الجودة وأولويات الاستقطاب ونماذج التمويل وآليات التنسيق والمتابعة. ويحدد هذا الإطار من تكرار المبادرات وتشتت الموارد، ويربط القرارات المؤسسية بالأهداف التعليمية والثقافية والاقتصادية للصناعة. كما ينبغي أن تتضمن الحوكمة نظاماً متكاملًا لإدارة البيانات تتيح تحليل السوق واحتياجات المتعلمين ومتابعة الخريجين وقياس نتائج البرامج، مع الالتزام بالضوابط النظامية والأخلاقية لحماية البيانات. ويمكن للعلامة الوطنية الموحدة أن تدعم هذا التكامل من خلال تنسيق الهوية والمعايير والمحتوى والاختبارات حيث يكون ذلك مناسباً، مع الحفاظ على خصوصية المؤسسات المشاركة.

رابعاً: قياس الأثر واستدامة العلاقة مع الخريجين

لا تكفي أعداد الملتحقين والخريجين لقياس القيمة الفعلية للاستثمار في تعليم العربية؛ إذ قد يظهر جزء مهم من الأثر بعد انتهاء البرنامج وعودة الخريج إلى بلده. ولذلك، ينبغي الانتقال من مجرد حفظ بيانات الخريجين إلى بناء علاقات مستدامة معهم عبر الشبكات الرقمية والفعاليات والحوافز وفرص التعاون، بما يحافظ على الصلة بالمؤسسات التعليمية و يتيح الاستفادة من خبراتهم في تطوير البرامج. وينبغي أن يقيس نظام المتابعة استمرار الكفاية اللغوية وفق أطر معيارية مثل CEFR أو ACTFL، والنتائج المهنية والاقتصادية، والفهم الثقافي، واستمرار التواصل الاجتماعي مع المجتمع السعودي، إضافة إلى دراسة انعكاس التجربة على صورة المملكة والعلاقات التعليمية والثقافية معها. ويتطلب ذلك قياسات قصيرة وطويلة المدى، بدل الاقتصار على مؤشرات الالتحاق والتخرج والمخرجات المباشرة.



خامسًا: التوازن بين الكم والنوع وتقدير السوق والعوائد الاقتصادية

يتطلب التخطيط الاستراتيجي الموازنة بين التوسع الكمي والاستقطاب النوعي؛ فزيادة أعداد المتعلمين تعكس اتساع قاعدة الصناعة، لكنها لا تكفي وحدها لتقدير أثرها. ولذلك ينبغي الاهتمام كذلك باستقطاب الطلاب والباحثين المتميزين، ومتابعة ما ينتج عن تجربتهم من استخدام للعربية ومبادرات وعلاقات علمية وثقافية ومهنية في بلدانهم.

ويحتاج تقدير حجم السوق والعوائد إلى دراسة اقتصادية مستقلة تحدد أعداد المتعلمين الحاليين والمحتملين، ودوافع التعلم، وحجم الإنفاق، والتكاليف، والإيرادات، والعوائد المباشرة وغير المباشرة. أما المقارنات الاقتصادية مع تعليم الإنجليزية أو الفرنسية في دول أخرى، فينبغي التعامل معها بوصفها نماذج استرشادية، لأن المقارنة العلمية تتطلب توحيد نطاق الحساب والتمييز بين الإيرادات والأرباح والعوائد العامة، وتحديد مدى إدراج الأنشطة المرتبطة بتعلم اللغة، كالسياحة والسكن والنقل والاختبارات.

وتكتسب دراسة اقتصاديات تعليم العربية أهمية خاصة في المملكة؛ إذ يمكن أن تحدد حجم السوق الحالي والمحتمل، ومجالات التوسع، والتكاليف والعوائد، والآثار التعليمية والثقافية والمهنية والاقتصادية، وتوفر أساسًا علميًا لبناء خطة استثمارية تتوافق مع توجهات رؤية المملكة 2030.

كما ينبغي أن تأخذ تقديرات الطلاب المستقبلي في الاعتبار أثر الذكاء الاصطناعي وتقنيات الترجمة؛ فقد تقلل هذه التقنيات بعض الدوافع الوظيفية لتعلم اللغات، لكنها لا تلغي الحاجة إلى الكفاية اللغوية في المعرفة والثقافة والتفاعل الإنساني. وتتميز العربية بتعدد دوافع تعلمها، بما يشمل الأبعاد الدينية والثقافية والحضارية، إلى جانب الأغراض الأكاديمية والمهنية والتواصلية؛ ولذلك ينبغي أن يستند تقدير سوقها إلى منظور يتجاوز المنفعة الوظيفية المباشرة.

وعليه، تتأسس صناعة تعليم العربية للناطقين بغيرها على تكامل جودة المنتج ودراسة السوق والتسويق، وتنمية الأسواق المحلية والدولية، وتنويع التمويل، وإرساء الحوكمة، وقياس الأثر والعوائد. ويتيح هذا التكامل بناء صناعة وطنية مستدامة وقابلة للتوسع العالمي، تجمع بين الجدوى الاقتصادية والمحافظة على الوظائف التعليمية والثقافية والحضارية للعربية.



التوصيات الرئيسية

- 1- إطلاق مشروع وطني لصناعة تعليم العربية للناطقين بغيرها، من شأنه تحقيق عوائد اقتصادية وحضارية.
• الجهة المسؤولة: وزارة الاقتصاد والتخطيط، بالتنسيق مع وزارة التعليم، ووزارة الخارجية، ووزارة الداخلية، ومجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، وهيئة تقويم التعليم والتدريب.
• آلية التنفيذ: تشكيل فريق عمل مشترك لإعداد استراتيجية وطنية تتضمن الأهداف، والأدوار المؤسسية، والتشريعات، ونماذج التمويل والاستثمار، ومعايير الجودة والاعتماد، ومؤشرات الأداء، ثم رفع المشروع إلى مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية لاعتماده وربطه بالخطط التنموية والاقتصادية.
- 2- إنشاء مرصد وطني لاقتصاديات تعليم العربية وقياس أثرها.
• الجهة المسؤولة: مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، بالشراكة مع الجامعات السعودية والقطاع الخاص.
• آلية التنفيذ: إنشاء قاعدة بيانات موحدة ترصد أعداد المتعلمين، والأسواق والفئات المستهدفة، والتكاليف والعوائد، والوظائف والخدمات المرتبطة بالعربية، وإجراء دراسات سوق ودراسات مقارنة وطولية، وإصدار تقرير سنوي ولوحة مؤشرات تقيس أعداد الملتحقين، والإكمال، والتقدم اللغوي، والرضا، والعائد الاقتصادي، والأثر الحضاري، مع إنشاء كرسي أو مركز بحثي متخصص في اقتصاديات اللغة العربية.
- 3- تطوير منتج وطني معتمد لتعليم العربية للناطقين بغيرها.
• الجهة المسؤولة: مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، بالتعاون مع الجامعات السعودية وهيئة تقويم التعليم والتدريب والقطاع الخاص.
• آلية التنفيذ: تطوير مناهج ومسارات تعليمية عامة ومتخصصة، وبرامج تدريب للمعلمين، واختبارات معيارية، وبرامج للعربية لأغراض مهنية، ومنصة رقمية موحدة تجمع البرامج والمحتوى والمنح والاختبارات، مع اعتماد معايير موحدة لجودة المعلم والمنتج وقياس التقدم اللغوي والممارسة خارج الصف، وإطلاق برنامج تجريبي لمدة زمنية محددة قبل التوسع.



4-دراسة أفضل سبل استقطاب المتعلم الدولي وتيسير إقامته وانغماسه الثقافي.

الجهة المسؤولة: وزارة التعليم، بالتنسيق مع وزارة الخارجية ووزارة الداخلية ووزارة السياحة والجهات ذات العلاقة.

آلية التنفيذ: وضع إجراءات القبول والتأشيرة والسكن والمواصلات والخدمات في مسار إلكتروني واحد، وتحديد جهة اتصال لمعالجة العقبات، وإطلاق برامج للانغماس اللغوي والثقافي، بما في ذلك نموذج منظم للسكن مع الأسر السعودية، يبدأ بتجربة محدودة في عدد من الجامعات والمعاهد، ثم يتوسع تدريجياً وفق نتائج التقييم والقدرة الاستيعابية.

5-توسيع الأسواق المحلية والدولية لتعليم العربية وربطها بالقطاع الخاص.

الجهة المسؤولة: وزارة التعليم ومجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، بالتعاون مع وزارة الخارجية والقطاع الخاص والجامعات والمعاهد المتخصصة.

آلية التنفيذ: إنشاء مراكز تعليمية تجارية في المدن السعودية تستهدف المقيمين، وتطوير برامج مرنة للعربية لأغراض مهنية ودبلوماسية وسياحية، وعقد شراكات مع الشركات والسفارات، وتفعيل الاتفاقيات التعليمية الدولية لاستقطاب المتعلمين، وتحديد الدول والفئات ذات الأولوية بناءً على دراسة السوق والجدوى الاقتصادية، مع ربط التوسع التجاري بمعايير الجودة والاعتماد.

6-بناء منظومة بحث وتطوير وتواصل حضاري داعمة لاستدامة الصناعة.

الجهة المسؤولة: الجامعات السعودية ومجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، بالتعاون مع المراكز البحثية والقطاع الخاص.

آلية التنفيذ: إنشاء مسارات بحثية بنية تربط العربية باقتصاديات اللغة والتقنية والذكاء الاصطناعي والتسويق والترجمة والصناعات الإبداعية، وإنشاء زمالة للغة العربية والتواصل الحضاري وشبكة دولية للخريجين والمتخصصين، واستقطاب الطلبة المتميزين، وإنتاج محتوى احترافي عن تجاربهم، مع إجراء تقييم دوري لمخرجات البرامج وقياس أثرها التعليمي والثقافي والاقتصادي.

7-إنشاء مرصد لاقتصاد تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها.

الجهة المسؤولة: الجامعات السعودية ومجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، بالتعاون مع الجهات الإحصائية والبحثية والقطاع الخاص.

آلية التنفيذ: إنشاء مرصد متخصص يتولى رصد حجم سوق تعليم العربية للناطقين بغيرها محلياً وعالمياً، وأعداد المتعلمين واحتياجاتهم، والطلب المؤسسي والمهني، والوظائف المرتبطة بالكفاءة في اللغة العربية، والفرص الاستثمارية، مع إصدار تقرير دوري عن اقتصاد تعليم العربية يدعم التخطيط واتخاذ القرار والاستثمار.



-تطوير مسارات مهنية ومتخصصة لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها.

•الجهة المسؤولة: الجامعات السعودية ومجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، بالتعاون مع الجهات المهنية والقطاع الخاص.

•آلية التنفيذ: تطوير برامج ومسارات متخصصة في العربية للأعمال والدبلوماسية والإعلام والسياحة والضيافة والعلاقات الدولية، وربط مخرجاتها باحتياجات سوق العمل والكفاءات المهنية، بما يعزز القيمة المهنية لتعلم العربية ويفتح مسارات أوسع لاستخدامها في المجالات الوظيفية والتخصصية.

9-إطلاق زمالة دولية للغة العربية والتواصل الحضاري.

•الجهة المسؤولة: الجامعات السعودية ومجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، بالتعاون مع المؤسسات الأكاديمية والثقافية والدبلوماسية والإعلامية الدولية.

•آلية التنفيذ: إطلاق زمالة دولية تستقطب الباحثين والدبلوماسيين والإعلاميين والأكاديميين والمهنيين من دول مختلفة، وتجمع بين تعلم اللغة العربية والانغماس الثقافي والتجربة المهنية، مع إنشاء شبكة دولية مستدامة للخريجين والمتخصصين وتفعيلها في التواصل العلمي والثقافي والحضاري.

10-تطوير حاضنة أو مسرّعة متخصصة في تقنيات تعليم اللغة العربية.

•الجهة المسؤولة: الجامعات السعودية ومجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، بالتعاون مع الجهات التقنية والقطاع الخاص والمستثمرين.

•آلية التنفيذ: إنشاء حاضنة أو مسرّعة متخصصة لدعم الشركات الناشئة والحلول التقنية في تعليم العربية، ولا سيما التطبيقات القائمة على الذكاء الاصطناعي في مجالات التقييم اللغوي والمحادثة والنطق والمحتوى الرقمي والتعلم التكيفي، مع توفير مسارات للاحتضان والتجريب والتطوير وربط الحلول باحتياجات سوق تعليم العربية.

11-إنشاء منصة رقمية موحدة لفرص تعلم اللغة العربية في المملكة.

•الجهة المسؤولة: مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية والجامعات السعودية، بالتعاون مع الجهات التعليمية والثقافية والسياحية والقطاع الخاص.

•آلية التنفيذ: إنشاء منصة رقمية موحدة تجمع برامج تعلم العربية والمنح والاختبارات والشهادات والمحتوى الرقمي والتجارب الثقافية والسياحة التعليمية في المملكة، وتتيح الوصول إلى هذه الفرص من خلال بوابة دولية متكاملة للراغبين في تعلم العربية.

12-إطلاق مؤشر عالمي لتعليم اللغة العربية.

•الجهة المسؤولة: مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية والجامعات السعودية، بالتعاون مع المراكز البحثية والجهات الإحصائية والمؤسسات الدولية ذات الصلة.

•آلية التنفيذ: تطوير مؤشر عالمي يرصد انتشار العربية بوصفها لغة ثانية أو أجنبية، وحجم برامج تعليمها ومؤسساتها وأعداد متعلميها وتقنياتها واستثماراتها عالميًا، وإنشاء قاعدة بيانات مرجعية تُحدّث دوريًا وتدعم تطوير السياسات والاستثمار واتخاذ القرار.



❶ خاتمة عامة

تكشف الورقة الرئيسة والتعقيبات الثلاثة عن توافق واضح في النظر إلى تعليم العربية للناطقين بغيرها بوصفه مجالاً قابلاً للتحويل إلى صناعة وطنية متكاملة، تتداخل فيها الأبعاد التعليمية والاقتصادية والثقافية والحضارية والتنموية. ويؤسس أ. د. عبدالله البريدي في الورقة الرئيسة لهذا التصور من خلال مفهوم ابن خلدون للصناعة، بوصفها مهارة تتأسس على المعلم الخبير والممارسة والتكرار حتى تتحول إلى ملكة راسخة، ويربط ذلك بالتخطيط اللغوي الاستراتيجي الذي يصل بين السياسة والتخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقويم. ويتسق هذا المنطلق مع ما طرحته التعقيبات الثلاثة؛ إذ تؤكد أ. د. نوال الثنيان أهمية توظيف اقتصاديات اللغة مع الحفاظ على وظيفتها الحضارية، بينما ينظر أ. د. أحمد الخطيب إلى تعليم العربية باعتباره استثماراً في رأس المال البشري وسلسلة قيمة متكاملة تمتد إلى مجالات التعليم والمهن والتقنية والسياحة والثقافة، في حين تؤكد أ. فائزة العجروش ضرورة إدماج اللغة في التخطيط الاقتصادي والتنموي، والانتقال بها من مجال الإنفاق إلى مجال الاستثمار القابل للقياس.

وتلتقي الرؤى الثلاث كذلك على أن القيمة الاقتصادية للعربية لا تتعارض مع قيمتها الحضارية، ولا يعني الاستثمار فيها اختزالها في سلعة؛ بل يمكن أن يوفر الموارد اللازمة لاستدامة تعليمها وانتشارها وتطوير مؤسساتها ومنتجاتها. كما تتفق على أن المملكة تمتلك مقومات مؤسسية وتعليمية وثقافية واقتصادية وتقنية مهمة، وأن التحدي الرئيس يتمثل في تنظيم هذه المقومات وربطها ضمن منظومة متكاملة، بدل بقائها في صورة مبادرات متفرقة.



ومن أبرز نقاط الالتقاء أيضًا ضرورة بناء منتجات تعليمية تستجيب لاختلاف دوافع المتعلمين واحتياجاتهم، من خلال العربية العامة والعربية للأغراض الخاصة، والتدريب المهني، والانغماس اللغوي والثقافي، والعربية التواصلية، والتقنيات الرقمية والصناعات الإبداعية، مع التكامل بين الفصحى والعربية المنطوقة والتنوعات المحلية وفق الغرض والسياق، والمحافظة على الفصحى بوصفها الإطار المعياري المشترك. كما تتسع الصناعة المقترحة لتشمل المحتوى والمنصات والاختبارات والتقنيات والترجمة والنشر والسياحة التعليمية والثقافية، بما يكوّن سلسلة قيمة تتجاوز حدود الصف التقليدي.

وتؤكد الورقة والتعقيبات أن الحوكمة والبيانات وقياس الأثر شروط أساسية للانتقال من المبادرة إلى الصناعة؛ فلا تكفي أعداد البرامج والمتعلمين، بل ينبغي قياس الكفاءة اللغوية، واستمرار التعلم، والاستخدام الفعلي للعربية، والنتائج المهنية، والعوائد الاقتصادية، والأثر الثقافي والحضاري، مع متابعة الخريجين. ومن هنا تبرز أهمية المرصد الوطني لاقتصاديات تعليم العربية بوصفه أداة لتوفير البيانات وتحليل السوق والعوائد ودعم القرار.

وتوفر التوصيات مسارًا عمليًا لتحويل هذه الرؤية إلى واقع، يبدأ بإطلاق مشروع وطني للصناعة، وإنشاء مرصد لاقتصادياتها وقياس أثرها، وتطوير منتج وطني معتمد، وتيسير استقطاب المتعلم الدولي وانغماسه الثقافي، وتوسيع الأسواق المحلية والدولية وربطها بالقطاع الخاص، ثم بناء منظومة للبحث والتطوير والتواصل الحضاري. وينبغي ألا تنفذ هذه التوصيات بوصفها مشروعات منفصلة، بل ضمن منظومة مترابطة تبدأ بالتأسيس التنظيمي والتشريعي، ثم التجريب والتقييم، فالتوسع وفق النتائج والبيانات.



ملتقى أسبار
Asbar Council
(نادي تفكير)

صناعة تعليم العربية للناطقين بغيرها: أبعادها الاقتصادية والحضارية



في هذا المسار

يمكن لإسهامات مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية في اقتصاديات اللغة، والعربية للأغراض الخاصة، والانغماس اللغوي والثقافي، والتقنيات والصناعات الإبداعية، أن تشكل أحد المكونات المؤسسية المهمة لهذه المنظومة، بالتكامل مع الجامعات والجهات الحكومية والقطاع الخاص والمراكز البحثية.

مكونات منظومة اللغة العربية



بالتكامل مع الجامعات والجهات الحكومية والقطاع الخاص والمراكز البحثية.

يتطلب التوسع الدولي بناء شراكات ومراكز وبرامج تستهدف الأسواق ذات الأولوية، والاستفادة من الخريجين والمتخصصين في بناء شبكات مستدامة للتواصل الحضاري.

التوسع الدولي



خلاصة الرؤية



المرحلة المقبلة لا تحتاج إلى مزيد من المبادرات المنفصلة بقدر ما تحتاج إلى ربط المبادرات القائمة ضمن منظومة واحدة قابلة للتنفيذ والقياس والمراجعة، تقوم على سياسة واضحة، ومنتج عالي الجودة، وتمويل مستدام، وحوكمة فعالة، وبيانات موثوقة، وقياس مستمر للأثر.



وبذلك يمكن الانتقال من



بما يعزز حضور العربية عالمياً، ويجمع في الوقت نفسه بين قيمتها التعليمية والاقتصادية والثقافية والحضارية.





٥ المصادر والمراجع

- 1- الحربي، مشاري بن عبد الله بن محسن. (2024). جهود الباحثين العرب المحدثين في تعليم العربية للناطقين بغيرها: عبده الراجحي نموذجًا. مجلة كلية دار العلوم، 41(149)، 933-966.
- 2- الراشد، أمل بنت عبدالله وآخرون. (2026). السياسة الوطنية للغة العربية: التأصيل المفاهيمي، ونطاقات التفعيل. مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، الرياض.
- 3- عبدالرحمن ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، تحقيق إبراهيم شيوخ، تونس، دار القيروان، ط1.
- 4- عبدالله البريدي (محرر) (2015)، التطوع اللغوي: إطار نظري وتطبيقي للتطوع في مجال خدمة اللغة العربية، الرياض: مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، ط1.
- 5- البريدي، عبدالله. (2013). اللغة هوية ناطقة - منظورٌ جديدٌ يمزجُ اللغةَ بالهوية والحياة، الرياض، المجلة العربية، ط.
- 6- البريدي، عبدالله. (2024). الهوية الوطنية السعودية - ثوابتها وآفاقها الإنسانية، الرياض، مركز الملك عبدالعزيز للتواصل الحضاري، ط2.
- 7- عبيد، عبد اللطيف. (2021). من أبعاد التواصل الحضاري في اللغة العربية. المجلة العربية للتربية، 40(2)، 11-16.
- 8- عمار، سام. (2021). تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها مهاريًا ودوره في الحفاظ على وحدتها وسيرورتها. المجلة العربية للتربية، 40(2)، 17-49.
- 9- القحطاني، حجاب بن محمد. (2025). التأثير الثقافي والاقتصادي لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها في المملكة العربية السعودية: دراسة استقصائية. مجلة كلية التربية في العلوم الإنسانية والأدبية، 31(3)، 21-77.
- 10- القضاة، محمد أحمد عبد العزيز، وعبيدات، ريجان عبده. (2019). تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها بين الأغراض الخاصة وأغراض الحياة: مقارنة نظرية وتطبيقية وآفاق مستقبلية. مجلة الدراسات اللغوية والأدبية، 10(1)، 84-99.
- 11- مراياتي، محمد. (2014). اللغة والتنمية المستدامة، الرياض: مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، ط1.
- 12- المحمود، محمود. (2018). التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية: تأصيل نظري، مجلة التخطيط والسياسة اللغوية، 3(6)، 8-48.
- 13- المحمود، محمود. (2018). التخطيط اللغوي الاقتصادي: رؤية نحو العربية.



- 14- بن مداح، شمسية. (2021). اللغة العربية جسر للتواصل بين الحضارات. المجلة العربية للتربية، 40(2)، 49-64.
- 15- مسلم، ضياء الدين، وخالدي، سمير. (2021). تعليمية اللغة العربية للناطقين بغيرها: دراسة في الطرائق والإجراءات. مجلة التعليمية، 11(2)، 238-247.
- 16- هيئة تقويم التعليم والتدريب، معايير الاعتماد الأكاديمي لبرامج تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها، الرياض: هيئة تقويم التعليم والتدريب، 2020.
- 17- اليوبي، خالد محمد حسين. (2018). أنماط الأنشطة اللغوية وتطبيقاتها في تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها. مجلة كلية دار العلوم، 35(115)، 115-146.
- 18- ANTIA, B. (2000), TERMINOLOGY AND LANGUAGE PLANNING: AN ALTERNATIVE FRAMEWORK OF PRACTICE AND DISCOURSE, AMSTERDAM: JOHN BENJAMINS.
- 19- COBARRUBIAS, J. AND FISHMAN, J. (1983) (EDS.), PROGRESS IN LANGUAGE PLANNING, INTERNATIONAL PERSPECTIVE, BERLIN: WALTER DE GRUYTER.
- 20- COOPER, R. (1989), LANGUAGE PLANNING AND SOCIAL CHANGE, CAMBRIDGE: CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS.
- 21- EASTMAN C. (1983), LANGUAGE PLANNING: AN INTRODUCTION, SAN FRANCISCO: CHANDLER AND SHARP.
- 22- KAPLAN, R. AND BALDAUF, R. (2008) (EDS), LANGUAGE PLANNING AND POLICY, EUROPE, VOL. 3, UK: MULTILINGUAL MATTERS LTD.
- 23- KAPLAN, R. AND PLADAUF, R. (1997), LANGUAGE PLANNING: FROM THEORY TO PRACTICE, UK: MULTILINGUAL MATTERS LTD.
- 24- SULEIMAN, Y. (2003), THE ARABIC LANGUAGE AND NATIONAL IDENTITY, EDINBURGH: EDINBURGH UNIVERSITY PRESS LTD.



٥ الملاحق

٥ ملحق المصطلحات الأساسية

-اقتصاديات اللغة: يقصد باقتصاديات اللغة توظيف المفاهيم والأدوات الاقتصادية في فهم العلاقات المتبادلة بين اللغة والاقتصاد، بما يشمل قيمة اللغة، والموارد اللازمة لتعليمها وتطويرها ونشرها، والعوائد المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن ذلك. وفي سياق التقرير، لا تعني اختزال العربية في قيمة مالية أو تحويلها إلى سلعة، وإنما النظر إليها بوصفها أصلًا لغويًا وحضاريًا ورأس مال بشريًا واجتماعيًا يمكن أن ينتج قيمة تعليمية واقتصادية وثقافية وحضارية. ويشمل ذلك الاستثمار في المعلمين والمحتوى والمنصات والاختبارات والتقنيات والبحث والتطوير والخدمات المرتبطة باللغة، وربط تعليم العربية باحتياجات سوق العمل والمهن والسياحة والثقافة والتقنية، مع قياس التكاليف والعوائد والآثار.

-التخطيط اللغوي: يقصد بالتخطيط اللغوي العملية المنظمة التي تُترجم من خلالها السياسة اللغوية والتوجهات العامة إلى أهداف وبرامج ومشروعات وإجراءات قابلة للتنفيذ والمتابعة والتقييم، بما يستهدف إحداث تغيير مقصود في استخدام اللغة أو وظائفها أو تعليمها أو انتشارها. ويعرض التقرير التخطيط اللغوي بوصفه أداة منهجية متكاملة مع السياسة اللغوية، تبدأ بالتحليل البيئي وصياغة السياسة والرؤية والأهداف، ثم تحديد القضايا والمشروعات والمبادرات، ووضع خطط التنفيذ ومؤشرات الأداء، وصولاً إلى المتابعة والتقييم والمراجعة الاستراتيجية. وفي صناعة تعليم العربية، يعني ذلك الانتقال من المبادرات المتفرقة إلى منظومة تحدد الأولويات والأدوار والموارد وآليات التنفيذ والجودة وقياس الأثر.

-الانغماس اللغوي والثقافي: يقصد به إتاحة بيئة يتعلم فيها الناطق بغير العربية اللغة من خلال استخدامها الفعلي والتفاعل المباشر مع المجتمع والثقافة، بحيث لا يقتصر التعلم على الصف والمقرر، بل يمتد إلى الممارسة والزيارات والأنشطة والتجارب الثقافية والمهنية والاجتماعية. وفي التقرير الحالي، يمثل الانغماس مكوناً من مكونات المنتج التعليمي المتكامل، ويمكن أن يشمل الإقامة في البيئة العربية، والتفاعل مع المجتمع، والزيارات الثقافية والتاريخية، والاحتكاك بالمؤسسات والمجالات المهنية، وبرامج الأسر المضيفة، إلى جانب التدريب اللغوي المنظم. ويهدف إلى وصل المعرفة اللغوية بالاستخدام الفعلي للعربية وفهم الثقافة والسياق الاجتماعي.



-صناعة تعليم العربية للناطقين بغيرها: يقصد بها منظومة متكاملة لإنتاج وتقديم خدمات ومنتجات تعليم العربية للناطقين بغيرها وفق أسس مهنية ومؤسسية قابلة للتطوير والاستدامة، ولا تقتصر على التدريس المباشر. وتشمل المعلمين وتأهيلهم، والمناهج والمحتوى، والتقويم والاختبارات والشهادات، والمنصات والتقنيات التعليمية، والبرامج العامة والمتخصصة، والتدريب المهني، والانغماس اللغوي والثقافي، والبحث والتطوير، والتسويق والشراكات والخدمات المرتبطة باللغة. ويستند مفهوم الصناعة في التقرير إلى تصور ابن خلدون للصناعة بوصفها مهارة تُكتسب بالتعليم والممارسة والتكرار حتى تتحول إلى ملكة، ثم يمتد ليشمل البنية المؤسسية والاقتصادية والتنظيمية اللازمة لاستدامة التعليم وتوسعه.

-العربية للأغراض الخاصة: يقصد بها تصميم تعليم العربية وفق الغرض الذي يحتاج المتعلم إلى استخدام اللغة من أجله، بدل تقديم محتوى موحد لجميع المتعلمين. ويرتبط المفهوم في التقرير بالمجالات المهنية والتخصصية، ومنها السياحة والضيافة والدبلوماسية والإدارة والصحة والإعلام والرياضة والعلاقات الدولية، بحيث تتحدد الأهداف والمفردات والمواقف والمهارات وطرائق التقويم وفق الاستخدام المتوقع للعربية. ويمثل ذلك أحد مسارات تنويع المنتج التعليمي وربطه بالطلب الفعلي وسوق العمل والقيمة المهنية للغة.

-العربية التواصلية: يقصد بها تعليم العربية بما يركز على قدرة المتعلم على فهم اللغة واستخدامها في مواقف التواصل الفعلية، بما يشمل المحادثة والفهم والقراءة والكتابة والعرض والمناقشة والمواقف المهنية والاجتماعية. وفي التقرير، لا تعني العربية التواصلية استبدال الفصحى أو إحلال لهجة واحدة محلها، وإنما بناء قدرة وظيفية على استخدام العربية وفق المستوى والغرض والسياق، مع الإفادة من العربية المنطوقة والتنوعات المحلية عند الحاجة، والمحافظة على الفصحى بوصفها الإطار المعياري المشترك.



-قياس الأثر: يقصد به تقويم النتائج التي تتجاوز حجم النشاط أو عدد الملحقين بالبرامج، لتشمل التغيرات والنتائج التعليمية والاقتصادية والثقافية والحضارية المتحققة فعليًا. ويقترح التقرير قياس الكفاءة اللغوية، واستمرار التعلم، والاستخدام الفعلي للعربية، والنتائج المهنية، والرضا، والتفاعل الثقافي، والعوائد الاقتصادية، واستمرار العلاقة بالعربية والمملكة بعد انتهاء البرنامج، مع متابعة الخريجين. وبعد قياس الأثر أساسًا لاتخاذ القرار والتوسع وتطوير البرامج.

-اقتصاد تعليم العربية للناطقين بغيرها: يقصد به المجال الذي يدرس الموارد والأنشطة والمنتجات والخدمات والأسواق والعوائد المرتبطة بتعليم العربية للناطقين بغيرها، بما في ذلك البرامج التعليمية، والمنصات والمحتوى الرقمي، والاختبارات والشهادات، وتأهيل المعلمين، والتقنيات التعليمية، والتدريب المهني، والسياحة التعليمية والثقافية، والخدمات والاستثمارات المرتبطة بها. ويقدم التقرير هذا المفهوم بوصفه تطبيقًا أكثر تحديدًا لاقتصاديات اللغة، يستهدف بناء قاعدة معرفية لتقدير حجم السوق والتكاليف والعوائد والوظائف والخدمات وقياس الأثر الاقتصادي والثقافي والحضاري للصناعة.



٥ ملحق نماذج دولية ناجحة في تعليم اللغة

-نموذج معاهد الملك سيجونغ الكورية: يقوم على نشر اللغة الكورية من خلال شبكة دولية من المعاهد تجمع بين تعليم اللغة والتعريف بالثقافة الكورية، مع توظيف الأدب والفنون والسينما والدراما والموسيقى والطهي، إلى جانب البيانات الرقمية والألعاب والمحتوى الثقافي التفاعلي. وقد تجاوز عدد المتعلمين 230 ألف متعلم في عام 2025، وبلغت الشبكة 273 معهدًا في 89 دولة عام 2026، كما شملت أكاديمية سيجونغ للثقافة 107 دورات ثقافية في 105 مؤسسات في 55 دولة خلال عام 2025.

-نموذج المجلس الثقافي البريطاني: يقوم على الجمع بين تعليم اللغة الإنجليزية والحضور الثقافي الدولي، بما يجعل اللغة جزءًا من منظومة مؤسسية تتجاوز التعليم المباشر إلى نشر الثقافة وبناء الحضور الدولي للغة. ويمثل سوق تعليم الإنجليزية في المملكة المتحدة، الذي أُشير إلى بلوغه نحو مليار جنيه إسترليني، مؤشرًا على الإمكانيات الاقتصادية المرتبطة بتعليم اللغة دوليًا.

-نموذج معاهد كونفوشيوس الصيني: يقوم على توظيف المؤسسات التعليمية والثقافية في نشر اللغة الصينية والثقافة، واستقطاب المتعلمين وربطهم بالثقافة، مع إمكانية استمرار العلاقة معهم بعد انتهاء الدراسة من خلال شبكات الخريجين والتواصل العلمي والثقافي.

-نموذج منظمة التعاون الدولي اليابانية (JICA): يجمع بين التدريب المهني والتجربة الاجتماعية والثقافية، من خلال توفير التدريب والخدمات المساندة والزيارات العلمية والثقافية، مع تعليم أساسيات اللغة اللازمة للتواصل اليومي. ويتيح النموذج الجمع بين المعرفة المهنية والتفاعل مع البيئة الاجتماعية والثقافية.



المشاركون

- الورقة الرئيسة: أ. د. عبدالله البريدي
- التعقيب الأول: أ. د. نوال الشنيان
- التعقيب الثاني: أ. د. أحمد الخطيب
- التعقيب الثالث: أ. فائزة العجزوش
- إدارة الحوار: د. منصور المطيري

المشاركون بالحوار والمناقشة:

- | | |
|------------------------|------------------------------------|
| أ. د. عبدالله المفلح | أ. أحمد المحميد |
| د. محمد الثقفي | د. حمد البريش |
| د. محمد المعجل | د. خالد بن دهيش |
| د. مساعد المحيا | د. خالد الرديعان |
| د. مها العطوي | د. زياد الدريس |
| د. هيله عبدالله السليم | د. معالي الفريق د. عبدالإله الصالح |
| د. وفاء طيبة | د. عبدالعزيز الحرقان |
| | م. عبدالله الرخيص |

*ترتيب الأسماء حسب الحروف الأبجدية



ملتقى أسبار

Asbar Council

(نادي تفكير)

تأسس الملتقى في 28 يونيو 2015م



@MultaqaAsbar



@Multaqa_Asbar



<https://cutt.us/U0nnC>



00966114624229



www.asbar.com